مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

أزمة الحكم في لبنان
١٩٥٧-١٩٥٨

د. سيد محمد عبد العال
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي

أزمة الحكم فى لبنان
١٩٥٧ – ١٩٥٨م

لاقت الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨م اهتماماً من الباحثين لدراستها ، ولكن هذا الاهتمام انصب على دراسة الدور الخارجى فى هذه الأزمة (*) ، حتى أن أحد هؤلاء الباحثين كان قد أكد فى بداية بحثه على أن دراسته تسعى إلى : " التركيز على دور العوامل الخارجية فى أزمة لبنان" (١). وبالتالى فإن هذه الدراسات لم تهتم بالظروف الداخلية المسببة لهذه الأزمة وهى بالدرجة الأولى سياسة الحكومة التى كانت تدير دفة الحكم بلبنان فى هذا الوقت ، حيث كان تشكيل حكومة سامى الصلح فى نهاية عام ١٩٥٦م واستمرارها حتى سبتمبر ١٩٥٨م رغم إعادة تشكيلها أكثر من مرة عاملاً أساسيا فى الأزمة بسياستها الداخلية والخارجية التى جعلتها على عداوة تامة مع المعارضة منذ تشكيلها ، وقد عنى هذا أن الحكومة وهى أداة الحكم بالبلاد أدخلت لبنان فى ظل أزمة مستديمة للحكم منذ تشكيلها وحتى تم الخلاص منها مع نهاية عهد شمعون فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨م .

أولا : مرجعية الأزمة فى لبنان .

أقر الدستور اللبنانى الذى أعلن فى مايو ١٩٢٦م النظام الجمهورى كنظام حاكم للبنان وأقر أمر إدارته من خلال رئيس جمهورية منتخب تعاونه وزارة مسئولة (٢) ، ومع ذلك فإن الحياة الدستورية فى لبنان انتابها التوقف فى كثير من الأوقات ، والتى كان آخرها فى عام ١٩٣٩م لظروف الحرب العالمية الثانية (٣) ، حيث أعيد العمل بالدستور فى عام ١٩٤٣م ليتم انتخاب مجلس للنواب (٤) ، والذى بدوره انعقد

(*) أحمد عبد الرحيم مصطفى : أزمة ١٩٥٨م والتدخل الأمريكى فى لبنان (بحث فى كتاب : الأزمة اللبنانية ، منشورات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨م) .

– زكريا أحمد محمد : موقف الجمهورية العربية المتحدة من الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨م ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٤٢ ، القاهرة ٢٠٠٥م .

– محمد عبد الوهاب سيد : الأزمة اللبنانية بين عامى ١٩٥٧-١٩٥٨م ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بنها ، العدد ١٤ ، بنها ٢٠٠٦م .

(١) محمد عبد الوهاب سيد : مرجع سابق ، ص١٣٠٩ .

(2) **Hourani A.H.** , Syria and Lebanon , London 1946 , P . 180 .

(٣) بشارة الخورى : حقائق لبنانية ، ثلاثة أجزاء ، ، بيروت ١٩٦٠م ، ج١ ، ص ٢٣٦ .

(٤) نفسه ، ص ص ٢٥٠ – ٢٥٢ .

فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٣م وأقر انتخاب بشارة الخورى رئيساً للجمهورية اللبنانية ، ومن ثم قام الرئيس بتكليف رياض الصلح لتشكيل أول وزارة فى عهد الاستقلال [٥] ، وبذلك أسس الرئيس بشارة الخورى للنظام الديمقراطى البرلمانى فى لبنان ، والذى يقوم فيه رئيس الدولة باختيار رئيس للوزراء ويكلفه بتشكيل الحكومة ثم يقر رئيس الدولة هذا التشكيل[٦] .

على أية حال ، فإن تشكيل الحكومة فى لبنان تلعب فيه طائفيه المجتمع اللبنانى دوراً مهماً ، حيث يستغرق المُكلف بتشكيلها وقتاً طويلاً لإرضاء جميع الطوائف [٧] ، وقد أقر الدستور اللبنانى أمر الطائفية فى تشكيل الحكومة ، فالمادة رقم ٩٥ قررت أنه : " بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تُمثل الطوائف بصورة عادلة فى الوظائف العامة وفى تشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة " [٨] ، ومن جانب آخر ، جاء الميثاق الوطنى [*] فى عام ١٩٤٣م ليؤكد على دور الطائفية فى تشكيل الحكومة اللبنانية ، حيث كان من أهم الأسس التى بنى عليها هذا الميثاق مبدأ توزيع مناصب الدولة الرئيسية والوظائف فى ميدان السلطة التنفيذية ، ومقاعد المجلس النيابى توزيعاً طائفياً طبقاً لوزن كل طائفة [٩] ، لذلك أصبح متفقاً على تقسيم المناصب السيادية [*]

---

(٥) نفسه ، ج ٢ ، ص١٧ .

(٦) **محمد المجذوب** : الأبعاد الدستورية للأزمة اللبنانية (بحث فى كتاب : الأزمة اللبنانية ، ص٢٤٠) . **أحمد سرحال** : النظم السياسية والدستورية فى لبنان والدول العربية ، دار الباحث للطباعة ، بيروت ١٩٨٠م ، ص١٧٠ .

(٧) **محمد المجذوب** : مرجع سابق ، ص ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

(٨) **جامعة الدولة العربية (معهد الدراسات العربية)** ، وثائق ونصوص دساتير البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٥م ، ص٢٧٨ .

(*) **الميثاق الوطنى** : هو أتفاق غير مكتوب بين الرئيس بشارة الخورى ورياض الصلح رئيس الوزراء فى عام ١٩٤٣م والذى بنى على قبول اللبنانيين بلبنان وطناً وكياناً ودولة لجميع اللبنانيين . والتضامن فى إنشاء الوطن المستقل ، مع توزيع المناصب الرئيسية للدولة ومقاعد مجلس النواب توزيعاً طائفياً طبقاً لأهمية كل طائفة . **على الدين هلال** : الأزمة فى النظام السياسى اللبنانى " بحث بكتاب : الأزمة اللبنانية ص ٣٣٤.

(٩) **محسن خليل** : الطائفية والنظام الدستورى فى لبنان ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ١٩٩٢م ، ص١٣٢ **على الدين هلال** : مرجع سابق ، ص٣٣٤ .

(*) عُهد فى عام ١٩٢٦م إلى طائفة الأرثوذكس برئاسة الجمهورية ، وللموارنة برئاسة الوزارة ، وللسنة برئاسة مجلس النواب ، ثم عُدّل التوزيع ليصبح رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس الوزراء سنياً ورئيس مجلس النواب أرثوذكسيا ، وفى عام ١٩٤٥م طالبت طائفة الشيعة برئاسة مجلس النواب فمنحت لهم وأعطيت طائفة الأرثوذكس نيابة رئيس المجلس . **حمدى الطاهرى** : سياسة الحكم فى لبنان ، طبعة ثانية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٧٦م ، ص٢٢ .

على الطوائف الكبرى فى لبنان ، كما يتم توزيع الحقائب الوزارية على طوائفه المختلفة [١٠] والحقيقة أن تطبيق الطائفية فى تشكيل الحكومة كان يكلف رئيس الوزراء عند تشكيلها وقتاً طويلاً فى البحث عن التوازن بين الطوائف أكثر مما يمضيه فى إعداد بيانه الوزارى وهو ما كان يعطى الفرصة لرجال الدين وغيرهم كى يتدخلوا فى أمر تشكيل الوزارة [١١] ، كما أن التشكيل من هذه الناحية كان يخضع للمساومات بين الكتل والأفراد [١٢] ، فضلاً عن أن الطائفية كانت تُعرِّض رئيس الوزراء لأزمات وزارية عند استقالة أحد وزرائه ، لصعوبة البحث عن وزير آخر من نفس الطائفة يحظى برضا الجميع ، نظرا للخصومات التى تطال الطائفة الواحدة بالمجتمع اللبناني [١٣].

وتأتى المصالح الشخصية لتلعب دورها فى تشكيل الحكومة اللبنانية ، خاصة أن طائفية المجتمع اللبنانى كانت تدفع كل طائفة وكل تكتل سياسى بل والأشخاص أيضاً للدفاع عن مصالحهم ، فعندما شرع عبد الله اليافى فى تشكيل حكومته فى مارس ١٩٥٤م أبدت الكتلة الوطنية التى يتزعمها ريمون إده استعدادها للاشتراك بالحكومة بشرط عدم دخول أحد من خصومها السياسيين فيها ، فى حين هدد خصوم الكتلة الوطنية وفى مقدمتهم إميل البستانى بسحب الثقة من اليافى وترشيح سامى الصلح بدلاً منه فى حالة إصراره على إشراك أحد من الكتلة الوطنية ، وعند قيام اليافى بتوزيع الحقائب الوزارية اصطدم بخلاف شديد بين الوزراء حول هذه الحقائب ، فقد أصر بيير إده على رفض وزارة التربية وتمسك بوزارة المالية التى كان يطمع فيها فيليب تقلا ، بينما أعلن حميد فرنجية انسحابه من التشكيل بسبب تمسك البعض بوزارة الخارجية الراغب هو فى تقلدها [١٤] .

هكذا تُشكل الوزارة فى لبنان تحت تأثير الطائفية التى اعترف بها الدستور ، وأكدها الميثاق الوطنى ، وكذلك تحت تأثير المصالح الشخصية ، ليجد رئيس الوزراء والوزراء أنفسهم أمام حقيقة مؤداها مشاركتهم رئيس الجمهورية فى مسئولية الحكم ،

---

(10) **George Kirk** , Contemporary Arab politics , Newyork 1961 , p . 117.
Hourani , op. , cit . , p . 182 .

(١١) صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠م ، ص١٤٨ .

(١٢) محمد المجذوب : مرجع سابق ، ص٢٤١ .

(١٣) نفسه ، ص٢٤٢ .

(١٤) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظه رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧ / ٧ / ١جـ٣ ، تقرير رقم ٤٤ بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٤م .

فضلاً عن مسئوليتهم المباشرة عن أعمالهم أمام المجلس النيابى ، فقد قرر الدستور اللبنانى تطبيقاً للنظام البرلمانى جعل مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته التنفيذية بواسطة الوزارة ونصت على ذلك المادة رقم ١٧ من الدستور بقولها : " تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية ، وهو يتولاها بمعاونة الوزراء " (١٥)، كما أقرت المادة رقم ٥٤ اشتراك الوزراء مع رئيس الجمهورية فى التوقيع على قراراته (١٦) ، وتبعاً لهذا تكون الحكومة مسئولة عن تصرفات الرئيس ، بينما تنتفى مسئولية الرئيس عن تصرفاته ، وذلك طبقاً لإقرار الدستور فى مادته رقم ٦٠ على أنه : " لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه للدستور أو الخيانة العظمى " (١٧) .

ومع ذلك ، فإن واقع السلطة بلبنان فى ذلك الوقت يؤكد على أن الرئيس كان يستأثر بجميع السلطات ، ويهيمن على كل الإدارات ، ويتصرف وكأنه يحكم فى ظل نظام رئاسى لا وجود فيه لرئيس حكومة (١٨) . فقد شبه سامى الصلح شاغل منصب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس كميل شمعون " بالباشكاتب " بالنسبة لرئيس الدولة (١٩) ، ونتيجة ذلك حدوث تنافس مستتر بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وهو ما يدفع الأخير أحياناً إلى أن يسلك طريقين فى وقت واحد ، أولهما : استرضاء رئيس الجمهورية حتى يضمن بقاءه فى الحكم ، وثانيهما : إيهام الجماهير التى يمثلها بأنه غير راض عن تصرفات الرئيس حتى يكسب تأييدها (٢٠) ، ففى الوقت الذى كان فيه رشيد كرامى يتعاون مع الرئيس شمعون كرئيس للوزراء كان يعارض سياسة شمعون الداعية للتعاون مع الغرب (٢١) . ومن جانب آخر ، لم يكن للحكومة مفر من الاستعانة برئيس الجمهورية بصفة كونه رئيساً للسلطة التنفيذية (٢٢) ، ثم أن الطائفية وهى الركيزة الأساسية فى اختيار شخص رئيس الوزراء تجعله يأتى إلى المجلس النيابى وهو غريب عن أكثريته ، إذ

---

(١٥) جامعة الدول العربية (معهد الدراسات العربية) : مصدر سابق ، ص ٣٦٨ .
(١٦) نفسه ، ص ٢٧٦ .
(١٧) نفسه ، ص ٢٧٧ .
(١٨) محمد المجذوب : مرجع سابق ، ص٢٤١.
(١٩) محمد جميل بيهم : لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠- ١٩٦٩م ، بيروت ١٩٦٩م ، ص٩١ .
(٢٠) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ص ١٧١ – ١٧٢ . وأيضاً : أسكندر بشير : الطائفية فى لبنان إلى متى ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ٢٠٠٦م ، ص٦٨ .
(٢١) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٧ جـ٤ ، تقرير رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥م .
(٢٢) حمدى الطاهرى : مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

الأكثريه من المسيحيين ، وبالتالى فإن تأمين هذه الأكثريه لصالح الحكومة بالمجلس تأتى عادة عن طريق رئيس الجمهورية ، والذى يضمن النصاب المطلوب لمنح الثقة للحكومة [٢٣] فالرئيس الخورى أكد على أنه استطاع أن يضمن أكثرية لا بأس بها لحكومة عبد الحميد كرامى فى جلسة الثقة بالمجلس فى ١٤ أغسطس ١٩٤٥م [٢٤] .

على أية حال ، فإن هذا يعنى أن مصير الحكومة كان معلقاً بيد رئيس الجمهورية ، بل إن الحكومة لايسعها أن تحيا إلا فى كنفه وبالتوافق مع اتجاهاته ومصالحه [٢٥] ، هذا فى الوقت الذى تقع فيه المسئولية كاملة على عاتقها أمام المجلس النيابى ، فقد أقر الدستور فى مادته رقم ٦٦ المسئولية السياسية التضامنية والمسئولية الفردية للوزراء تجاه المجلس النيابى : " يتحمل الوزراء تجاه المجلس سياسة الحكومة العامة ، ويتحملون أفراداً تبعة أفعالهم الشخصية " ، وجاءت المادة رقم ٧٠ لتعطى السلطة التشريعية حق الرقابة على السلطة التنفيذية ، إذ نصت على حق مجلس النواب فى مراجعة الوزراء : " لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم " ، وهذه الواجبات هى أعمال وزارتهم [٢٦] ، كما جاءت المادة رقم ٣٧ لتقر حق النواب فى طلب عدم الثقة فى الوزراء أو الحكومة : " حق طلب عدم الثقة يطلق لكل نائب " [٢٧] ، ورغم هذا الحق الذى أعطى للمجلس النيابى ، فإنه لم يحدث فى تاريخ الحياة النيابية اللبنانية أن سحب أعضاء البرلمان ثقتهم من وزارة فاستقالت لعدم الثقة فيها ، أو فرضت على وزير الاستقالة نتيجة لتصرفاته [٢٨] ، فالعرف الذى كان سائداً هو إعطاء الحكومة الثقة بأغلبية بسيطة وقد أطلق على هذا النوع من الثقة اسم " ثقة الرحيل " ، أى حفظ وجه الحكومة كى تستقيل تلقائياً بدلاً من إقالتها بأيدى النواب [٢٩] .

ومع ذلك ، فإن مسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية ظلت على الدوام سيفاً مسلطاً على الحكومة اللبنانية لدرجة أن عبد الحميد كرامى عندما كُلف بإعادة تشكيل الحكومة فى أغسطس ١٩٤٥م اشترط تعديل الدستور تعديلاً يحمى الوزارة من طغيان النواب

---

(٢٣) نفسه ، ص ص ١٧٢ – ١٧٣ .
(٢٤) بشارة الخورى : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٤٦ .
(٢٥) أحمد سرحال : مرجع سابق ، ص ص ١٨٦ – ١٨٧ .
(٢٦) جامعة الدول العربية (معهد الدراسات العربية) : مصدر سابق ، ص٢٧٨ .
(٢٧) نفسه ، ص٢٧٢ .
(٢٨) حمدى الطاهرى : مرجع سابق ، ص ١٧٧ .
(٢٩) نفسه ، ص١٧٩ .

ويدعّم السلطة التنفيذية ، ويطالب بأن تكون الحكومة مسؤولة أمام رئيس الدولة ، وعاد وكرر نفس الطلب فى عام ١٩٤٦م [٣٠] . على أية حال ، فإن تحمّل الحكومة تبعات سياسة رئيس الدولة دون أن تكون هناك أدنى مسئولية سياسية على الرئيس ، والرقابة التى تفرضها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية بكل ما تحمله هذه الرقابة من عيوب يتحملها النواب ، هذا بجانب الظروف التى تُشكل فيها الحكومة اللبنانية فى ظل الطائفية التى اعترف بها الدستور والميثاق الوطنى ، وكذلك المصالح الشخصية ، فضلا عن تأثير السياسة التى تتبعها الحكومة سواء كانت داخلية أو خارجية على موقفها ، كل هذا كان يدفع بالحكومة التى تدير دفة الحكم بالبلاد وبالتالى لبنان إلى طريق الأزمة السياسية .

ثانيا : تطور أزمة الحكم فى لبنان .

أثرت أزمة العدوان الثلاثى الذى تعرضت له مصر فى نوفمبر عام ١٩٥٦م على الحكومة اللبنانية ، فعلى أثر العدوان أصدرت حكومة عبد الله اليافى المرسوم رقم ٣٩٢٥ بإعلان حالة الطوارئ ، وعقد اجتماع وطنى فى سراى الحكومة برئاسة رئيس الجمهورية لمتابعة تطور الموقف فى مصر ، والتأكيد على توحيد الصفوف بالبلاد [٣١] ، ثم دعت الحكومة إلى عقد مؤتمر قمة عربى بلبنان لمناقشة قضية الاعتداء على مصر ، حيث أكد رئيس الوزراء عبد الله اليافى والوزير صائب سلام بأن هذه الدعوة جاءت بعد وعد صريح من الرئيس شمعون باتخاذ إجراءات ضد بريطانيا وفرنسا [٣٢] ، وقد عُقد المؤتمر خلال الفترة ١٣ – ١٥ نوفمبر ١٩٥٦م ، وانتهى على غير اتفاق حول أمر قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، بعد أن رفض الرئيس شمعون هذا الأمر ، وهو ما سبب إحراجاً لرئيس الوزراء عبد الله اليافى الذى كان موافقاً على طلب قطع العلاقات ، خاصة مع سؤال المجتمعين له حول موقف لبنان من مطلب قطع العلاقات ولبنان هو الداعى لعقد هذا المؤتمر ، والنتيجة تقديم اليافى والوزير صائب سلام الذى أيده فى موقفه لاستقالتيهما إلى رئيس الجمهورية أثناء انعقاد المؤتمر احتجاجاً على موقف الرئيس شمعون [٣٣] .

---

(٣٠) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر ببيروت) : محفظة رقم ١٥٦٠ ، ملف رقم ٣٧ / ٣٤ / ٥ ، خطاب رقم ٢٦ بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٤٦م .

(٣١) أحمد خليل محمودى : لبنان فى جامعة الدول العربية ١٩٤٥ – ١٩٥٨م ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٤م ، ص ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(32) **Fahim L. Qubain** , Crisis in Lebanon , Washington 1961 , P.P. 37 – 38 .

(33) **Ibid** , P . 38 .

– رغيد الصلح : لبنان والعزوبة ، دار الساقى ، بيروت د. ت ، ص ص ٣٤٨ – ٣٤٩ .

– أحمد خليل محمودى : مرجع سابق ، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

وقد برر اليافى موقفه بالقول بأن لبنان بلد عربى ملتزم بميثاق الجامعة العربيـــة ، ومرتبط بميثاق الضمان الجماعى العربى الذى ينص على أنه إذا وقع اعتداء علـــى بلـــد عربى فعلى الدول العربية التصرف وكأن الاعتداء وقع عليها ، ولما قررت الدول العربية أمر قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا كان لابد للبنان من قطع علاقاته معهمـــا ، ونفـــى اليافى اتهامه وصائب سلام بخيانة رئيس الجمهورية وطعنه فى ظهره عندما قدّم كتـــاب استقالته والوزير صائب سلام أثناء انعقاد المؤتمر ، مؤكداً على أنه كان يهدف لمصـــلحة لبنان [٣٤] ، وعاد وأكد على ذلك فى كلمة له أمام المجلـــس النيـــابى فـــى ٢٧ نـــوفمبر ١٩٥٦م وعلى أن العلاقات كانت على أحسن ما يكون بينه وبين الرئيس ، وأنه والوزير سلام تداولا معه فى قضية قطع العلاقات وتقرر أن تكون هذه القضية فى طليعة المســـائل التى يتداولها الملوك والرؤساء العرب [٣٥] . على أيه حال ، كانت استقالة عبد الله اليافى وصائب سلام كفيلة بالإعلان عن استقالة الحكومة ، والتى ظل رئيسها عبـــد الله اليـــافى يتوقع أن يطيح به الرئيس شمعون فى أى وقت منذ أن قام بتشكيل حكومته فـــى يونيـــة ١٩٥٦م ، إذ كان من المعروف أن الرئيس شمعون لم يكن مستريحاً لموقف اليافى نظـــراً للمدى الذى ذهب إليه الأخير فى تأييده لمصر عند تأميمها لقناة السويس ، وبالتالى بدأت محاولاته للتخلص من الحكومة ، هذا فضلاً عن أن الموقف الوطنى الذى وقفته الحكومة فى الأزمة بينها وبين شركات البترول[*] كان قد أثر على موقفها ، حيـــث وجـــدت هـــذه الشركات أنصاراً لها فى لبنان من بين الذين يحاولون التخلص من وزارة اليافى لغايـــات سياسية أو شخصية ومن هؤلاء سامى الصلح [٣٦] .

---

(٣٤) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٨ ، ملـــف رقم ٣/٤٤٠/١٨جـــ١ ، خطاب رقم ٢٢٦ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٥٦م .

(٣٥) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظه رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧/٧/١جـــ٧ ، خطـــاب بتـــاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٥٦م .

(*) أزمة شركات البترول : وقعت هذه الأزمة على أثر القانون الذى تقدمت به حكومة اليـــافى للمجلـــس النيابى والقاضى بفرض ضرائب على الشركات المعفاة من الضرائب ومنها شركات البترول والـــذى أقره المجلس فى ٢٩ يونية ١٩٥٦م وبأثر رجعى حتى يناير ١٩٥٢م ، حيث رفضت هذه الشـــركات الضريبة المقررة وتقدمت السفارة الأمريكية فى بيروت بمذكرة اعتراض عليها فـــى ٢٥ يونيـــة ١٩٥٦م ، كما أستمرت الشركات على رفضها حتى وافق شمعون على عقد أتفاق فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٦م يعفى شركة التابلاين وشركة تكرير البحر الأبيض المتوسط من دفع هذه الضرائب .
- F.R. Editorial note , volume XIII , P. 180 .
- Nicola Ziadeh , Syria and Lebanon , Ernest Benn Limited , London , p.p. 170-171

(٣٦) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٦١ ، ملـــف رقم ٣/٦/٣ ، تقرير بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥٦م .

ومع استقالة حكومة الياقى تم تكليف سامى الصلح بتشكيل الحكومة ، والذى نجح بالفعل فى تشكيل حكومته (*) فى ١٨ نوفمبر ١٩٥٦م (٣٧) ، والتى روعى فى تشكيلها محاولة إظهارها بمظهر الممثلة للاتجاهات المختلفة فى السياسة الخارجية ، فرئيسها يمكن وصفه بالاعتدال أو الحياد ، ووجود شارل مالك كوزير للخارجيه فيه تطمين للعرب بصفه عامة وضمانة كبيرة لاتجاهات السياسة الأمريكية ، وأما نصرى المعلوف وزير المالية فهو معروف بميوله القومية وتأييده للسياسة المصرية ، كما عُرف عن محمد صبرا وزير الأشغال العامة عطفه على العراق وميله لاتباع سياسة حيادية بين العراق ومصر ، وإذا أضيف كميل شمعون بصفته ضمانة للسياسة البريطانية ، فإن تكوين الوزارة مثّل الاتجاهات المختلفة للسياسة الخارجية اللبنانية . وقد ذكر اللواء فؤاد شهاب للسفير المصرى بأنه لعب دوراً كبيراً فى تشكيل هذه الحكومة ، والتى اشترك فيها هو كوزير للدفاع تحت إلحاح البطريرك المعوشى (٣٨) .

ولم يكد يمضى شهر على تشكيل الوزارة حتى تطلّب الأمر إجراء تعديل على تشكيلها وذلك بعد أن انقطع فؤاد شهاب عن عمله كوزير للدفاع وكذلك عن حضوره لجلسات مجلس الوزراء والمجلس النيابى ، ثم قام بتقديم استقالته من الحكومة فى ٥ يناير ١٩٥٧م ، حيث ذكر فى كتاب استقالته أن ظروف الاستقالة ترجع إلى شعوره بأن السبب الذى قبل من أجله الاشتراك فى الوزارة أصبح غير قائم بعد استتباب الأمن بالبلاد ، واستقرار الأوضاع التى نشأت عقب الاعتداء على مصر ، وكذلك خوفه من أن يقترن اسمه من قريب أو بعيد بصفته عضواً فى الوزارة بالنواحى السياسية الداخلية والخارجية ، وخصوصاً مسألة تعديل قانون الانتخابات ، وكذلك شعوره بعدم الاطمئنان لنوايا كميل شمعون

(*) شكلت الحكومة من : سامى الصلح رئيساً ووزيراً للداخلية والعدلية والأنباء ، وفؤاد شهاب وزيراً للدفاع ، ومجيد أرسلان وزيراً للصحة والإسعاف العام والزراعة ، ومحمد صبرا وزيراً للأشغال العامة والتصميم العام والبريد والبرق والهاتف ، وشارل مالك وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية ، ونصرى المعلوف وزيراً للمالية والاقتصاد الوطنى والشؤون الإجتماعية . صلاح عبوشى : تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٩م ، ص ص ١٠٥ – ١٠٦ .

(37) F.R. Memoradum from the Assistant Secretary of State for Near Eastern to the Secretary of State , january 12 , 1957, Vol. xlll , p.194 .

– صلاح عبوشى : مرجع سابق ، ١٠٥ .

(٣٨) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٣ ، ملف رقم ٢٢٧/٧/٣جـ٢ ، خطاب رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦م .

F.R. Memoradum from the Assistant Secretary of State for Near Eastern to the Secretary of State , january 12 , 1957, Vol. xlll , p.194 .

تجاه تعديل الدستور لإعادة انتخابه مرة ثانية كرئيس للبلاد [٣٩] ، وعلى أثر الاستقالة عقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة رئيس الجمهورية وصدرت على أثره ثلاثة مراسيم قضت بقبول استقالة فؤاد شهاب وتعيين سامى الصلح وزيراً للدفاع ، وقبول استقالة الصلح من وزارة العدلية وتعيين إميل تيان وزيراً للعدل ، كما قرر المجلس توجيه الشكر للواء شهاب [٤٠] .

وكان سامى الصلح قد تقدم فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦م ببيان حكومته للمجلس النيابى وقد تحدث عن ضرورة فرض هيبة القانون وتحقيق ما أعد للجيش من برامج ، والتمسك بسياسة الاقتصاد الحر وزيادة الروابط الاقتصادية مع الدول العربية وخاصة سوريا ، ورعاية التربية الوطنية وبما يرفع مستوى التكوين الروحى والخلقى ، ورفع رواتب الموظفين وتعديل قانون الانتخابات ، وتنفيذ المشاريع العمرانية ، وأما السياسة الخارجية فقد أكد البيان على أنها سوف تنبع من استقلال لبنان وحريته [٤١] ، وعلى أساس هذا البيان نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٣٨ صوتاً ضد صوتين هما عبد الله اليافى وعبد الله الحاج مع تغيب البعض مثل كمال جنبلاط ، والغريب أن النواب الذين منحوا الثقة للحكومة بهذه الأغلبية الساحقة هم أنفسهم الذين أطاحوا بحكومة سامي الصلح في عام ١٩٥٥م بصورة لم يسبق لها مثيل ، ولكن هذه الأوضاع ليست مستغربة في لبنان حيث يسيِّر رئيس الجمهورية مقدرات النواب ويتحكم في قرارتهم[٤٢] .

أمام هذه الثقة جاءت حكومة سامي الصلح الي السلطة في نوفمبر ١٩٥٦م لتجد

---

(٣٩) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٨ ، ملف رقم ٣/٤٤٠/١٨جـ١ ، خطاب رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٦م .
نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧/٧/١جـ٧ ، خطاب رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٦م .

(٤٠) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظه رقم ٣٨ ، ملف رقم ٣/٤٤٠/١٨جـ١ ، خطاب رقم ٤ بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٧م.
نفسه، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧/٧/١جـ٧ ، خطاب رقم ٤ بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٧م .

(٤١) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ٢٢٧/٧/١جـ٧ ، خطاب رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م . وأيضا : صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص ص ١٠٦ – ١٠٧ .

(٤٢) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٨ ، ملف رقم ٣/٤٤٠/١٨جـ١ ، خطاب رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م .
نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٣ ، ملف رقم ٢٢٧/٧/٣جـ٢ ، خطاب رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م .

نفسها مطالبة بتنفيذ برنامجها الوزاري الذي تحدث عن إجراء إصلاحات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وكذلك تعديل قانون الانتخابات ، هذا فضلاً عن التحول الذي جري على السياسة الخارجية للبنان من حيث التوجه نحو الغرب على غير عادة السياسة الخارجية للبنان والتي بنيت على الحياد منذ الاستقلال في عام ١٩٤٣م ، فقد جاء البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة للمجلس ونالت الثقة على أساسه مختلفاً عن البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية السابقة والتي كانت تضف سياسة لبنان الخارجية بالحياد ، حيث جاء البيان ليتحدث عن أن سياسة لبنان الخارجية سوف تُستمد من ثقة لبنان بنفسه وبأهليته للاستقلال والحرية ، ثم جاء وزير الخارجية شارل مالك ليفسر الأمر بتصريح له في ٤ ديسمبر ١٩٥٦م أكد فيه على أن لبنان لا بد أن ينضم بشكل ما إلي المعسكر الغربي لأن نظرية الحياد لا تقوم على أساس صحيح (٤٣) .

ومع هذا التغيير الذي جري على السياسة الخارجية اللبنانية من جانب حكومة سامي الصلح كانت بداية صراعها مع المعارضة ، فعن سبب حجبه الثقة عن الحكومة أكد عبد الله اليافي بأن السبب هو قضية السياسة الخارجية للحكومة لأن اجتماع لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الذي عُقد قبل منح الحكومة الثقة كان قد ذكر فيه شارل مالك بأنه لا بد من أن ينضم لبنان بشكل ما إلي المعسكر الغربي ، وأن يجد وسيلة للارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية ، فهي الدولة الكبري الوحيدة القادرة على مساعدة الدول الصغيرة وقد أيده في ذلك ريمون إدة (٤٤) ، وتعقيباً على بيان الحكومة أيضاً عُقد مؤتمر في ذلك للأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية بلبنان صدر بعده بيان بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٥٦م ، طالب فيه المجتمعون بإلغاء حالة الطوارئ والخروج بلبنان عن السياسة التي عزلته عن الدول العربية ، ونبذ الأحلاف الغربية كحلف بغداد والتزام سياسة الحياد الإيجابي إزاء المعسكرين الشرقي والغربي ، وقد صدر البيان بتوقيع رئيس المؤتمر حسين العويني نيابة عن الهيئات والأحزاب (*) الممثلة في المؤتمر (٤٥) .

---

(٤٣) أحمد خليل محمودى : مرجع سابق ، ص ص ٢٧١ – ٢٧٢ .

(٤٤) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٨ ، محفظة رقم ٤٣ ، ملف رقم ٣/٧/٢٢٧جـ٢ ، خطاب رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥٦م .

(*) الأحزاب هي : الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الهيئة الوطنية وحزب النجادة وحزب الجبهة الشعبية والمؤتمر اللبناني وجبهة الصحافة الحرة .

(٤٥) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٨ ، ملف رقم ٣/١٨/٤٤٠جـ١ ، خطاب بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٥٦م .

ومع إعلان مشروع أيزنهاور في ٥ يناير ١٩٥٧م وقف لبنان موقف المؤيد للمشروع ، فقد أكد الرئيس شمعون للسفير الأمريكي ببيروت خلال لقائهما في بدايات يناير ١٩٥٧م بأنه يؤيد تماماً مشروع أيزنهاور(٤٦) ، وعقب اجتماع وزير الخارجية شارل مالك بالرئيس الأمريكي أيزنهاور في ٦ فبراير ١٩٥٧م خرج مالك ليصرح بأنه يؤيد السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الاوسط ، وأنه سيبذل جهده لنيل تأييد دول المنطقة لهذه السياسة (٤٧)، وفي ١٥ فبراير ١٩٥٧م نشرت جريدة الحوادث اللبنانية حديثاً للرئيس شمعون ذكر فيه بأنه لا يؤمن بجدوي سياسة الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية (٤٨) ، وفي ٢١ فبراير ١٩٥٧م ألقي سامي الصلح بياناً أمام لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان ذكر فيه أن الحكومة درست مشروع أيزنهاور بإمعان ولم تجد فيه ما يمنع التعاون مع الولايات المتحدة ، فهو يرمي إلي تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للبلدان التي تطلبها دون مساس بسيادتها واستقلالها ؛ ومؤكداً على أن المشروع مقبول من جانب الحكومة كأساس للمفاوضات المقبلة (٤٩) .

وفي ١٤ مارس وصل المبعوث الأمريكي جيمس ريتشاردز إلي بيروت وأجري مباحثات مع الحكومة اللبنانية ، والتي وقّع على أثرها شارل مالك وزير الخارجية مع المبعوث الأمريكي في ١٦ مارس ١٩٥٧م على بيان مشترك لبناني - أمريكي يعلن قبول لبنان لمشروع أيزنهاور (٥٠) ، وعلى أثر هذا البيان أصدرت الهيئة الوطنية بياناً إعترضت فيه على البيان المشترك ، وأكدت على أن التمثيل القائم للمجلس النيابي غير كافٍ للتعبير عن رأي الشعب ، لذلك فإن ما يصدر في ظل الحكم القائم لا يعبّر عن رأي البلاد ويقتضي ترك ذلك حتي إجراء الانتخابات المقبلة ، وأكد على أن البيان المشترك أخرج لبنان عن السياسة المتبعة منذ الاستقلال ، كما أنه سوف يعرّض لبنان لأخطار الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ، ولذا فإن الجبهة ترفض البيان المشترك(٥١).

---

(46) F.R. , Telegram fron the Embassy in Lebanon to the Department of State , January 13, 1957, Vol. XIII , P. 196 - 197

(٤٧) أحمد خليل محمودى : مرجع سابق ، ص٢٦٢ .

(٤٨) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣، تقرير بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٧م .

(٤٩) نفسه ، تقرير بتاريخ ١١ مارس ١٩٥٧م

(50) F.R., Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State , May 16; 1957 , Vol. XIII , p.p.210 – 212 .

(٥١) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٧جـ٤، خطاب بتاريخ أول أبريل ١٩٥٧م .

وأمام الاحتجاج على قبول لبنان لمشروع أيزنهاور الذي ساد الأوساط اللبنانية ، أرادت الحكومة نيل الثقة على سياستها ، لذلك تقدمت ببيان إلى مجلس النواب في ٤ أبريل ١٩٥٧م ، والذي تحدث فيه سامي الصلح عن الإصلاحات الداخلية التي أنجزتها حكومته ، وتحدث عن سياسة لبنان الخارجية مؤكداً على أن لبنان جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وعضو بالجامعة العربية ، وأن الحكومة لا تؤمن بالشيوعية وتعتبرها خطراً يهدد استقلالها ، وأن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس مشروع أيزنهاور هو في صالح لبنان لأنه ضمان للبنان بعدم تعرضه لعدوان شيوعي(٥٢) ، وتعقيباً على البيان انتقد النائب عبد الله الحاج الحكومة وسياستها ، وقال بأنها ستؤدي إلي انعزال لبنان عن باقي الدول العربية لأنها سارعت إلى التفاوض والاتفاق مع المبعوث الأمريكي دون أن تستشير الدول العربية ، وطالب بإقالة الحكومة لأنها لا تستطيع ممارسة أعمالها إلا في ظل حالة الطوارئ التي تستغلها في كبت حريات الشعب وإخفاء الحقائق ، وكرر طلبه بضرورة إقالة الحكومة وإتاحت الفرصة لحكومة جديدة تنتهج سياسة الحياد وتلغي البيان الأمريكي اللبناني . وأما النائب "نزيه البزري" فقد اعترض على البيان الأمريكي اللبناني ، بينما اعتبر النائب هاشم الحسيني الاتفاق مع أمريكا تجميداً للوضع بين لبنان وإسرائيل ، وانتقد النواب أحمد الأسعد ورشيد كرامي وعبد الله اليافي بيان الحكومة ، حيث أكد اليافي على أن سياسة الحكومة الخارجية ترمي إلي عزل مصر وسوريا عن الدول العربية ، وأن الاتفاق من جانب الحكومة مع أمريكا هو هدم للميثاق الوطني ، وطالب صبري حماده الحكومة بألا تجعل لبنان ممراً للاستعمار(٥٣) .

---

(٥٢) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٧، ملف رقم ٧٥٣ /٨٦/٣ج٢ ، برقية بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٧م.

– نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ٧٥٣/٨٥/١، تقرير رقم ٣٦ بتاريخ ٦ أبريل ١٩٥٧م .

– نفسه ، ملف ٧٥٣/٨١/٢، تقرير رقم ٣٩ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧م .

- **Fahim L. Qubain**, op., cit., p. 49.

(٥٣) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤، ملف ٧٥٣/٨٥/١ ، خطاب رقم ٣٩ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧م .

– نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠، ملف رقم ٢، خطاب رقم ٣٩ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧م.

ورغم هذه الانتقادات نالت الحكومة الثقة بأغلبية ٣٠ صوتاً ضد صوت واحد وامتناع عضو واحد عن التصويت وتغيب باقي الأعضاء [٥٤] . وإن كان قد أثَّر على الثقة التي حصلت عليها الحكومة حركة الاستقالات التي تقدم بها سبعة من النواب[*] ، حيث أكد كمال جنبلاط على أنها كانت ذات تأثير تحريضي كبير ضد الحكومة ، وبداية لتجميع المعارضين ضدها [٥٥] ، وإذا كانت هذه الاستقالات قد لاقت تأييداً من جبهة الاتحاد الوطني التي أصدرت في يوم ١٠ أبريل ١٩٥٧م بياناً أيدت فيه موقفهم ، وأخذت فيه على سياسة الحكومة الخارجية وبخاصة موقفها من مشروع أيزنهارو [٥٦] ، فإنها لاقت الاستهجان أيضا ، فالنائب أديب الفزلي أبدي أسفه على الاستقالات وطالب المجلس بعدم قبولها ، بينما اعتبرها النائب كاظم الخليل أسلوباً غير برلماني للضغط على الأكثرية ولإثارة الرأي العام ، ورأي حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة لأن مجلساً بدون معارضة لا حياة فيه [٥٧] ، وأما الحكومة فقد أصدرت في ١٠ أبريل ١٩٥٧م بلاغاً رسمياً عن استقالة أعضاء المعارضة من المجلس النيابي ، وأنكرت فيه محاولات وكالات الأنباء والإذاعات الحديث عن أن السلطات اللبنانية انتابها القلق مما يمكن أن ينتج عن استقالة بعض النواب ، وأنها أخذت تستعد بقوي الأمن لكبت الحريات وقمع المعارضة ، وأن هذه المحاولات يقصد منها النيل من السلطات اللبنانية وتشويه صورة الأوضاع الداخلية بالبلاد ، هذا على الرغم من إجماع الأكثرية اللبنانية على تأييد هذه السلطات والالتفاف حولها [٥٨] .

ومن جانبها اتخذت المعارضة طريق البيانات وعقد الاجتماعات الشعبية وسيلة لإظهار موقفها من سياسة الحكومة الخارجية ، فقد أصدرت الجَبهة الوطنية بياناً تحدث عن ضرورة اتباع سياسة الحياد ، وضرورة مكافحة المبادئ الهدامة وتخص في ذلك الشيوعية ،

---

(٥٤) نفسه ، ميكرو فيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ ، تقرير رقم ٣٦ بتاريخ ٦ أبريل ١٩٥٧م . وأيضا : - **Fahim L. Qubain**, op., cit., p. 49.

(*) الاعضاء المستقيلون هم : عبد الله اليافي ، عبد الله الحاج ، أحمد الاسعد ، كامل أحمد الاسعد ، رشيد كرامي ، حميد فرنجية ، صبري حمادة .

(٥٥) كمال جنبلاط : حقيقة الثورة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٨م ، ص٦٧

(٥٦) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤، ملف ٢/٨٥/٧٥٣جـ٢ ، تقرير رقم ٤١ بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٥٧م .

(٥٧) نفسه ، ملف ١/٨٥/٧٥٣ ، تقرير رقم ٣٩ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧م

(٥٨) نفسه ، تقرير رقم ٤٣ بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٥٧م .

ومعارضة كل تعديل للدستور ، وأعلنت كذلك مقاطعتها للانتخابات التي ستعقد بالبلاد ، ووضعت في نهاية البيان مذكرة سرية أكدت على التوافق والتراضي والتضامن ، وقد أعلق السفير المصري على البيان في تقرير للخارجية المصرية قائلاً : " إنه يعتبر صدور البيان والمذكرة إيذاناً للصراع بين الجبهة الوطنية والحكومة ، أو بينها وبين الرئيس شمعون بعبارة أصح " (٥٩) ، ووجّهت الجبهة الوطنية كتاباً الي رئيس الجمهورية أكدت فيه على ضرورة عدم عقد أية معاهدات أو اتفاقيات ، وعدم ربط البلاد بأى قيد خارجي قبل أن تتم الانتخابات وتنبثق عن المجلس الجديد حكومة مسئولة . وعلى أثر رفض رئيس الجمهورية مقابلة وفد من الجبهة الوطنية ردت الجبهة بإصدار بيان عن اجتماعها في منزل صائب سلام للبحث في مختلف الشئون واتخاذ قرار يقضى بمقاطعة الاجتماعات التي يحضرها أو يدعو إليها رئيس الجمهورية ، والامتناع عن مقابلته بسبب امتناع الرئيس عن استقبال وفد المعارضة (٦٠) . وفي يوم ٢٢ أبريل ١٩٥٧م عادت المعارضة لتُصدر بياناً أكدت فيه على موقفها ، وقد ناصر المعارضة يومها بعض الصحف مثل صحيفة " السياسة " التي يمتلكها عبد الله اليافي وكذلك صحف " التلغراف" و" الطيار" و" الديار" و" بيروت " و" المساء" و" مجلة الأحد " و" الصياد " . وفي يوم ٢٤ أبريل ١٩٥٧ عقدت المعارضة اجتماعاً بدار الإفتاء ببيروت تحت رئاسة الشيخ شفيق يموت رئيس المحكمة الشرعية العليا ، وقرر المجتمعون التمسك المطلق بميثاق عام ١٩٤٣م ، ورفض الأحلاف الأجنبية والاتفاقيات العسكرية غير العربية ، والتمسك بالسياسة العربية التحررية المبنية على الاستقلال ، ومطالبة الحكومة بالتقيد بهذه السياسة والسير عليها (٦١) .

على أية حال ، فإن شدة المعارضة التي واجهتها الحكومة جعلتها تسلك كل طريق تستطيع أن تؤيد به سياستها ، فقد اعتمدت الحكومة على سلطات الحكم وحالة الطوارئ التي فرضتها على البلاد ، كما وجدت في بعض الصحف نصيراً لها ، مثل صحف الحزب السوري القومي الاجتماعي : " صدي لبنان " و" الناس " ، وصحف أنصار الغرب وأهمها " العمل " و" الكتائب " و" الصحافة " و" البيرق " ، وصحف الأفراد كجريدة " النهار" نصيرة حلف بغداد ، وصحيفة " الجريدة " التي تناهض السياسة التحررية العربية ،

---

(٥٩) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠، ملف رقم ٢ ، خطاب بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٧م.

(٦٠) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ ، تقرير بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٧م.

(٦١) نفسه ، محفظه رقم ٣٣ ، ملف ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، تقرير بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٥٧م .

وكذلك بعض دعاة التوجُّه للغرب مثل شارل مالك وإميل البستاني ، فضلاً عن استغلال أموال بعض المهاجرين ، وكذلك التخويف بالطائفية ، والتضامن في السياسة بين القصر والحكومة وتبعية مجلس النواب وبعض الأحزاب للحكومة . كل هذا من أجل هدف واحد هو تأييد سياستها ضد المعارضة التي واجهتها في سياستها الخارجية [٦٢] .

ومثلما كانت السياسة الخارجية لحكومة سامي الصلح سبباً لتأزم العلاقة بين الحكومة والمعارضة ، كان أمر تعديل قانون الانتخابات ، ومن بعده إجراء الانتخابات البرلمانية سبباً آخر لتأزم هذه العلاقة ، فمع تولي سامي الصلح السلطة أبدي تمسكه بما جاء في بيانه الوزاري ، والذي ترى فيه الحكومة وجوب تعديل قانون الانتخابات تعديلاً يزيد عدد النواب ويوفر للناخبين كل ضمانات الحرية ، وقد كان الاتجاه لدى غالبية السياسيين ومنهم عبد الله اليافي وكمال جنبلاط هو وجوب زيادة عدد الأعضاء بالمجلس على أن يكون ٨٨ عضواً ، ورأيهم أن زيادة العدد يساعد على إفساح المجال بتمثيل الشعب بمجموع ما فيه من تيارات واتجاهات سياسية وفكرية وعقائدية ، وإنشاء تكتلات حزبية منظمة توطد الاستقرار وتتيح للحكومات الإنتاج ، وضمان عدم استبداد الحكومة بالمجلس الصغير العدد [٦٣] .

وعلى النقيض كان الرئيس كميل شمعون يقاوم أى اتجاه يرمى إلى زيادة عدد النواب ، لذلك اعتقد الكثيرون بأن الرئيس وراء تقدم جورج عقل بمشروع لتعديل قانون الانتخابات ، والذى يُكتفى فيه بزيادة عدد النواب إلى ٦٦ عضواً فقط وليس ٨٨ عضواً كما كانت تريد المعارضة ، وأنه أيضاً أوعز إلى ريمون إده للمناداة بوجوب إنقاص العدد تحت ستار الدفاع عن مصالح الطائفة المارونية ، وأنه أوحى كذلك إلى صحيفة " الرواد " الناطقة بلسان القصر الجمهورى للتنديد بفكرة الزيادة التى تقترحها المعارضة ووصفها بالرجعية [٦٤] . وأمام هذه السياسة من جانب الرئيس شمعون وجّهت الجبهة الوطنية المعارضة كتاباً إلى رئيس الجمهورية فى ٢ أبريل ١٩٥٧م أكدت فيه على إقرار مشروع الحكومة السابقة – حكومة عبد الله اليافى – بجعل عدد النواب ٨٨ نائباً ، وجعل القضاء الإدارى دائرة انتخابية ، وإلغاء حالة الطوارئ والرقابة على الصحف فوراً إذ لم يعد لها مبرر خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية ، وضرورة تأليف حكومة محايدة غير مرشح أحد من أعضائها كى تشرف على الانتخابات ، وأكدت الجبهة فى كتابها على أن عدم تلبية جميع هذه المطالب يؤدى إلى

(٦٢) نفسه ، تقرير بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٥٧م .
(٦٣) نفسه ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ ، تقرير بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٧م.
(٦٤) نفسه .

عدم الاطمئنان إلى الأسس التى ستجرى عليها الانتخابات وأنهم فى ظل هذه الحالة سوف يضطرون إلى اتخاذ جميع الخطوات العملية التى تقتضيها ظروف البلاد (٦٥).

ورغم ذلك فإن المشروع بعد تعديلاته حقق مطلب الرئيس شمعون ، فقد نص المشروع على زيادة عدد النواب إلى ٦٦ عضواً فقط ، وجعل مدة ولاية المجلس ٥ سنوات ، وقسّم لبنان إلى ٢٨ دائرة انتخابية ، وأقر عدم الجمع بين نيابة المجلس والوظيفة ، وقد تم إقرار المشروع فى جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٥٧م ، ولم يتح للمعارضة تنفيذ مطلبها بزيادة عدد المقاعد إلى ٨٨ مقعداً ، إذ كانت استقالة ٧ من أعضاء المعارضة من المجلس احتجاجاً على السياسة الخارجية للحكومة قد حرم المعارضة من التكتل داخل المجلس ضد المشروع ، وبذلك إعتُبر المشروع مقدمة لتصميم كميل شمعون على التدخل فى الانتخابات لإسقاط المعارضة والإتيان بمجلس موال يضمن له تعديل الدستور لتجديد فترة رئاسته التى تنتهى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨م ، وعلى الفور تألفت جبهة معارضة ضد شمعون وحكومته ، والتى ضمت الحزب التقدمى الاشتراكى وحزب النجادة والهيئة الوطنية والجبهة الشعبية وحزب النداء القومى والحزب الشيوعى وحزب البعث والقوميين العرب (٦٦).

واستعداداً للانتخابات بالبلاد اجتمع مجلس الوزراء فى يوم ٦ مايو ١٩٥٧م ، وأصدر بياناً عن المجلس تحدث عن موافقة المجلس على مشروع مرسوم بدعوة الهيئات الانتخابية لخوض الانتخابات النيابية ، ومشروع مرسوم بإلغاء حالة الطوارئ فى جميع الأراضى اللبنانية ماعدا منطقة الحدود الجنوبية والمنطقة العسكرية السابق تحديدها عام ١٩٥٥م ، ومشروع مرسوم بتنظيم طرق تطبيق قانون الانتخابات النيابية ، ونبهت الحكومة على موظفيها بعدم تدخلهم فى السياسة وعدم مناصرة أى مرشح للانتخابات وإلا تعرضوا للعقوبات (٦٧) ، وقد صدرت هذه المراسيم بالفعل بعد توقيع رئيس الجمهورية عليها فى يوم ٧ مايو ١٩٥٧ (٦٨) . وأمام صدور هذه المراسيم تناولت

---

(٦٥) نفسه ، تقرير بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٧م . وأيضاً : - Fahim L. Qubain, op. cit., p. 49.
- B. J. Odeh, Lebanon, Dynamics of conflict, Zed books Ltd , N.D. , p.p. 96 - 97.

(٦٦) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢ ، خطاب بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٧م .

(٦٧) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٧٥٣/ ٨٦/ ٢جـ١ ، تقرير بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٧م .

(٦٨) نفسه ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ٧٥٣ / ٨١ / ٢جـ٢ ، تقرير رقم ٦٢ بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٧م .

المعارضة مرسوم دعوة الناخبين بالتعليق عليه من الوجهتين التشريعية والقانونية ، فذكرت أنه من الوجهة الأولى لا يحق أن يشتمل المرسوم على تشريع جديد لم يُنص عليه فى قانون الانتخابات ، كما لا يصح أن يجئ مخالفاً للقوانين العامة أو الدستور مشيرة إلى القيود التى فُرضت على عقد الاجتماعات الانتخابية ، ومؤكدين على أن قانون الانتخابات العامة وقانون الانتخابات الصادر فى أبريل ١٩٥٧م لا يتضمنان النص على إخضاع الاجتماعات العامة لتراخيص أو لقيود ليست مألوفة عند إجراء الانتخابات العامة فى دول العالم . وعلى ذلك فالحكومة بإصدارها هذا المرسوم استناداً إلى المادة رقم ٦٠ من قانون الانتخابات تكون قد سنت تشريعاً جديداً تجاوزت بمقتضاه صلاحياتها ، وقصدت من ورائه الحيلولة دون عقد الاجتماع الكبير الذى دعت إليه المعارضة فى يوم ١٢ مايو ١٩٥٧م (٦٩) .

ومن جانب آخر ، كان على الحكومة أن تقوم بدورها مع اقتراب موعد الانتخابات ، فهى من ناحية تولت إعداد التدابير الإدارية اللازمة لعملية الانتخاب ، ومن ناحية ثانية استعدت لخوض المعركة الانتخابية . فمن الناحية الإدارية كان الحديث عن حياد الحكومة ، وتشكيل هيئة لمراقبة الأموال الأجنبية التى قيل إنها تسربت إلى البلاد لاستخدامها فى شراء الضمائر ، فى حين عمدت الحكومة إلى إجراء تنقلات واسعة بين رجال الإدارة فى المحافظات والقائمقاميات ، وهو أمر له مغزاه فى مواسم الانتخابات ، وأما رئيس الجمهورية فقد اتسم موقفه بالتعاون الوثيق بينه وبين الحكومة حتى أصبح كلاهما يؤلف جبهة متحدة يشد بعضها بعضاً ، حيث عمل الرئيس شمعون على ممارسة المساومة السياسية التى يجيدها للفت فى عضد المعارضة والعمل على إضعاف خصومه السياسيين فى جميع المناطق الانتخابية ، وذلك للإتيان بمجلس يدين له بالولاء ويضمن له تعديل الدستور وتجديد مدة رئاسته (٧٠) .

وأما المعارضة فإن خوض رجالها الانتخابات كان مشروطا بعدة شروط فى مقدمتها زيادة عدد المقاعد النيابية إلى ٨٨ مقعداً ، وإلغاء حالة الطوارئ ، وكذلك استقالة الحكومة وتشكيل حكومة محايدة تتولى إجراء الانتخابات ، ولكن لم يتحقق من هذه المطالب إلا مطلب واحد وهو إلغاء حالة الطوارئ ، ومع ذلك تراجعت المعارضة عن

---

(٦٩) نفسه ، تقرير رقم ٧٢ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٧م .

(٧٠) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧، محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢ ، خطاب رقم ٧٢ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٧م .

فكرة مقاطعة الانتخابات ، حيث دخلت فى إطار الإعداد لدخولها والدعاية لها ، خاصة بعد أن وافقت الحكومة على إقامة مهرجان المعارضة الانتخابى فى ١٢ مايو ١٩٥٧م (٧١) . وبالفعل أعلنت المعارضة عن برنامجها بهذا المهرجان ، فكان هجومها على الأحلاف الاستعمارية ومشروع أيزنهاور وسياسة شمعون وحكومته ، واعتبار حكومة سامى الصلح متحيزة وغير موثوق بها للإشراف على الانتخابات ومقاومة تعديل الدستور الذى يسمح للرئيس شمعون تجديد فترة رئاسته (٧٢) . وفى ٢٧ مايو ١٩٥٧ أرسلت المعارضة كتاباً (*) إلى الرئيس شمعون أكدت فيه على أن سياسة الحكومة تجاه الانتخابات من تقسيم للدوائر الانتخابية واتباع أسلوب الرشوة الانتخابية وتعسف قوى الأمن ، كل هذا يؤكد على أن النية مبيتة لتزوير الانتخابات والإتيان بمجلس ينفذ ما تطلبه السلطة الحاكمة من مطالب ــ مسألة تعديل الدستور ــ لم تعد مجهولة على الجميع ، ولذا هناك ضرورة لإقالة الحكومة وتكليف حكومة موثوق بحيادها ونزاهتها ، وفى النهاية هددت المعارضة بدعوة الشعب للتظاهر السلمى وإعلان الإضراب الشامل فى أنحاء البلاد . ورداً على ذلك فرض رئيس الحكومة حظراً على المظاهرات التى قد تؤدى إلى الإخلال بالأمن ، وطالب وزارة الداخلية بفرض هذا الحظر ، على أن يكون الجيش مستعداً للتدخل إذا أصبح الأمر ضرورياً (٧٣) .

ومع ذلك ، فإن المعارضة نفذت ما هددت به ، إذ قامت فى ٣٠ مايو ١٩٥٧م بإثارة المظاهرات فى بيروت ، والتى قادها صائب سلام حيث هتف المتظاهرون ضد شمعون والحكومة ، وهو ما دفع الحكومة إلى مواجهة المظاهرات بالعنف ، فجُرح صائب سلام ، وجرى اعتقاله مع بعض زعماء المعارضة الآخرين : صبرى حماده وسليمان فرنجية وعبد الله اليافى ونسيم مجدلانى وأحمد الأسعد (٧٤) ، وأعلنت الحكومة فى أول يونية ١٩٥٧م حالة الطوارئ وأُنزل الجيش إلى شوارع بيروت ، وقد حاولت المعارضة أن

---

(٧١) نفسه .

(٧٢) حازم عبد الحميد غانم : الصحافة فى لبنان ١٩٥٢ – ١٩٥٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٠م ، ص ٣١ . وأيضا : Fahim L. Qubain, op., cit ., p . 54 .

(*) الموقعين على المذكرة هم : صائب سلام ، عبد الله اليافى ، أحمد الأسعد ، كامل أحمد الأسعد ، فؤاد عمون ، لويس زيادة ، فريد جبران ، معروف سعد ، فؤاد خورى ، نسيم مجدلانى ، محمد صفى الدين ، صبرى حمادة ، حميد فرنجية ، فيليب تقلا ، على برى .

(٧٣) حمدى الطاهرى : مرجع سابق ، ص٣٢٤ .

(٧٤) حازم عبد الحميد غانم : مرجع سابق ، ص ص ٣١ – ٣٢ .

تدعو إلى إضراب عام حتى تسقط الحكومة ، إلا أن الدعوة لم تنجح [٧٥] ، وأمام حالة الصراع هذه تدخّل قائد الجيش فؤاد شهاب للتوسط بين الحكومة والمعارضة ، على أساس إدخال وزيرين محايدين فى حكومة سامى الصلح ، وإطلاق سراح معتقلى المظاهرات الذين بلغ عددهم ٣٥٠ متظاهراً ، ورفع حالة الطوارئ والرقابة على الصحف [٧٦] ، وعلى ذلك جرى فى يونية ١٩٥٧م توسيع حكومة سامى الصلح بضم وزيرى دولة هما : "محمد على بيهم" والدكتور" يوسف حتى " للإشراف على الانتخابات البرلمانية [٧٧] .

وبالفعل تم إجراء الانتخابات خلال الفترة الممتدة من ٩ يونية ١٩٥٧م إلى ٣٠ يونية ١٩٥٧م بعد أن سلكت الحكومة كل مسلك لإنجاح مرشحيها ، فقد قسّمت البلاد إلى دوائر انتخابية بشكل يضمن الفوز لأهم أنصارها ، وجعلت الانتخابات على مراحل حتى يتسنى لها أن تملك ناصية الأمور فى كل منطقة ، وأشرفت على إعداد جداول الانتخابات وتعديلها ، واستخدمت كل أساليب الضغط على الموظفين والناخبين فى كل المناطق ، ولم تسهل للمعارضة الإشراف على عمليات الفرز فى كثير من الدوائر الانتخابية بالبلاد [٧٨] . وقد تمت الانتخابات على أربع مراحل ، وأسفرت فى بيروت عن فوز الحكومة بعشرة مقاعد والمعارضة بمقعد واحد ، وفى الجنوب فازت الحكومة بخمسة مقاعد والمعارضة بثلاثة مقاعد والمستقلون بثلاثة مقاعد ، وفى جبل لبنان فازت الحكومة بتسعة عشر مقعداً ولم يحصل المعارضون على شئ ، وحصل المستقلون على مقعد واحد ، وفى البقاع فازت المعارضة بأربعة مقاعد والمستقلون بستة مقاعد ، وفى الشمال فازت الحكومة بمقعد واحد والمعارضة بستة مقاعد والمستقلون بسبعة مقاعد ، وبذلك كانت النتيجة فوز الحكومة بخمسة وثلاثين مقعداً ، والمعارضة بأربعة عشر مقعداً ، والمستقلون بسبعة عشر مقعداً ، والمجموع الكلى ستة وستون مقعداً ، وقد علّق السفير المصرى على النتيجة فى تقريره للخارجية المصرية مؤكداً على أن الانتخابات جرت فى ظل حكومة لها اتجاهات سياسية معينة داخلياً وخارجياً ، بينما كانت الانتخابات قبل ذلك تجرى فى ظل حكومة محايدة وأن الحكومة استخدمت وسائل الضغط والإرهاب لأجل نجاح مرشحيها وهو ما ينفى عنها صفة

---

(٧٥) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ١٦٥ . وأيضا : خليل صابات : الصحافة اللبنانية ودورها فى حياة لبنان السياسية والاجتماعية (كتاب الأزمة اللبنانية ، ص ٤٣٨)

(٧٦) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص١٦٥ .

(٧٧) نفسه ، ص ص ١٦٥ – ١٦٦ .

(٧٨) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ٧٥٣ / ٨١ / ٢جـ٢ ، تقرير بتاريخ أول يولية ١٩٥٧م .

عدم التدخل فى الانتخابات ، والدليل على ذلك عدم نجاح شخصيات لا يمكن توقع عدم نجاحها مثل : عبد الله اليافى وصائب سلام وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط (٧٩).

على أية حال ، كانت المعارضة قد توقعت تزوير الانتخابات من جانب الحكومة ، ففى لقاء جمع صبرى حمادة مع السياسى السورى أكرم الحورانى ذكر الأول بأن شمعون سيزوِّر الانتخابات ، ثم يعمد لتعديل الدستور وتجديد مدة رئاسته بمساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا (٨٠) ، وهو ما حذَّر منه اللواء فؤاد شهاب ، والذى أكد فى لقاء جمعه والسفير الأمريكى ببيروت على أنه حذَّر الرئيس شمعون من التلاعب بالانتخابات النيابية المقرر إجراؤها وأن هذا لن يكون سبيلاً لتصفية المعارضة (٨١) ، ثم إن المعارضة دللت على اتهامها باستقالة الوزيرين المحايدين اعتراضاً على سوء إدارة الانتخابات من قبل الحكومة (٨٢) ، كما أكدت وكالة الاستخبارات الأمريكية والسفارة الأمريكية فى بيروت على أن شمعون زوَّر الانتخابات لضمان إعادة انتخابه مرة ثانية ، ومن جانب آخر ، وجهت المعارضة اتهامها للحكومة الأمريكية بأنها موَّلت مرشحى شمعون فى الانتخابات ، وقد كان فى هذا الاتهام شئ من الصحة ، فقد تحدَّث ضابط الاتصال الرئيسى لوكالة الاستخبارات الأمريكية بالمنطقة " ويلز إيفلاند " بأن الوكالة دفعت مبالغ طائلة لنواب الحكومة ، ووصف الانتخابات بأنها كانت عملية أدارتها الوكالة المذكورة (٨٣) ، وهذا القول يمكن تصديقه إذا أضفنا إليه ما ذكره السفير الامريكى فى بيروت عن الدور النشط الذى لعبته بلاده فى الانتخابات ، حيث كان الاعتقاد من وجهة نظره أن الفشل فى القيام بهذا الدور ستكون له عواقب وخيمة من حيث الاستقرار فى لبنان ، وقد يؤثر بشكل كبير على التوجُّه السياسى للبنان (٨٤) ، ومضت الصحف المصرية فى هذا الاتجاه عندما وجَّهت انتقاداتها للعملية الانتخابية ووصفت الحكومة اللبنانية بأذناب الإمبريالية ، وهو ما دفع الحكومة اللبنانية إلى أن تفرض حظراً على جميع هذه الصحف طوال فترة الانتخابات (٨٥).

أمام كل هذه الاتهامات رفضت المعارضة نتائج الانتخابات واعترضت على حجم

---

(٧٩) نفسه (الإدارة العربية) : نفس الميكروفيلم والمحفظة والملف ، تقرير بتاريخ ٢٠ يولية ١٩٥٧م .
(٨٠) مذكرات أكرم الحورانى ، أربعة أجزاء ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ج٤ ، ص ٢٦١٣ .
(81) F. R .,Telegram from Beirut to Washington , May 31., 1957, vol. X III , P . 103
(٨٢) حازم عبد الحميد غائب : مرجع سابق ، ص ٣٣ .
(٨٣) فواز جرجس : النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة د. ت ، ص ١٤٧ .
(84) F. R .,Telegram from Beirut to Washington, January 17,1958 ,Vol. XI , p. 6 .
(85) Fahim L . Qubain , op ., cit ., p . 38 .

الفوز الذى حققه مرشحو الحكومة وعلى شرعية هذا الفوز ، وفى تقريره عن الانتخابات اللبنانية أشار دالاس وزير الخارجية الأمريكى إلى ما بداخله من مخاوف من نتائج الانتخابات التى تسببت فى إحداث موجة عارمة من الغضب والتوتر الداخلى بعد إبعاد كثير من القوميين العرب ، حيث كان لإبعادهم ردود فعل غاضبه ، إذ راحت المعارضه تشن هجومها على سلوك الحكومة المستفز فى إدارة الانتخابات ، وفى المجمل عمقت النتائج الهوة بين الحكومة والمعارضة (٨٦) .

ورغم ذلك ، دُعى المجلس الجديد للانعقاد ، حيث كانت المدة القانونية لمجلس النواب القديم قد انتهت فى ١٠ أغسطس ١٩٥٧م ، لذلك انعقد المجلس الجديد وانتُخب عادل عسيران رئيساً للمجلس بأغلبية خمسة وثلاثين صوتاً ، واختير أديب الفرزلى نائباً للرئيس ، وقد ضم المجلس مجموعة من الكتل البرلمانية والحزبية والمستقلين ، حيث ظهرت الكتلة الوطنية وجبهة الاتحاد الوطنى ونواب المعارضة من المستقلين ونواب عن الحزب القومى السورى وحزب النداء القومى والحزب القومى الاشتراكى وحزب الكتائب ، وقد تكتل داخل المجلس فريقان : فريق معارض للحكومة ، وفريق موال لها ، وكانت أهداف التكتل الموالى للحكومة هى الاستئثار فى المجلس بالأغلبية والسيطرة على أعماله وإعادة تشكيل الحكومة والتمهيد لتجديد عهد الرئيس شمعون فى لبنان ، وأما المعارضة فقد أرادت السير فى إطار التمسك بمبدأ الحياد الإيجابى ورفض الأحلاف وإحباط أى محاولة لتعديل الدستور لإعادة انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية (٨٧).

وعقب انعقاد المجلس أصبح لزاماً على حكومة سامى الصلح أن تستقيل تمهيداً لتشكيل حكومة جديدة ، وذلك فى موعد أقصاه الأربعاء ١٤ أغسطس ١٩٥٧م ، حيث كان من المؤكد تكليف سامى الصلح بإعادة تشكيل الحكومة الجديدة بحكم أنه الدعامة الإسلامية لحكم الرئيس شمعون ، وكذلك لمكافأته على الدور الذى قام به فى تأييد سياسة شمعون الخارجية ، وفى تزوير الانتخابات النيابية (٨٨) . وعند تشكيل الوزارة كان موقف النواب قد تباين ، حيث قبلت الكتلة الوطنية الاشتراك فى الوزارة ولكنها اشترطت أن يكون على رأس كل وزارة وزير متخصص فى شئونها ، وأن يراعى عدم الجمع بين

---

(٨٦) مذكرات أيزنهاور (ترجمة : هشام خضر) ، مكتبة النافذة ، القاهرة ٢٠١٠م ، ص١٨٩ .

(٨٧) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٧٥٣ / ٨١ / ٢جـ٣ ، تقرير بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٧م .

(٨٨) نفسه ، تقرير بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٧م .

النيابة والوظيفة ، وقد كان بيير إده عضو الكتلة مرشحاً للاشتراك فى الوزارة ، غير أنه أعلن عدوله عن الاشتراك فيها عندما علم بإسناد وزارة الأشغال إلى سليم لحود الذى يرأس مصلحة الليطانى وصاحب شركة نتكو ، حيث أعلن إده أنه مقيد بحزب وكتلة برلمانية تمانع الجمع بين النيابة والوظيفة وتعتبر دخول نائب بهذه الصفة فى الوزارة غير مشجع على عملها ، كما اعتبر إسناد وزارة المالية إلى جميل مكاوى وكيل شركة المرفأ التى تخضع لوزارة المالية سبباً يدعو إلى إقصائه عن الاشتراك فى الحكم ، ولذا بادرت الكتلة الوطنية إلى إعلان عدم ثقتها فى الحكومة (٨٩) .

ومن جانب آخر ، لم يقتنع نواب الجبل بمقعدين فى الوزارة حيث كان أغلبهم يطالب بأكثر من ذلك بحجة أن نواب المحافظة يؤلفون مجتمعين ثلث نواب المجلس تقريباً ، بينما طالبت كتلة نواب " عكار " وعلى رأسها بشير العثمان بمقعد فى الوزارة ، وقد صرح بشير العثمان بأن نواب كتلته سيحجبون الثقة عن الحكومة إذا لم يُمثلوا فيها ، وأما حزب الكتائب فلم يُظهر اعتراضاً على دخول الحكومة طالما أنها ستسير على نهج السياسة الخارجية التى رسمتها الحكومة السابقة ، ورغبة فى الاشتراك فى الوزارة انفصل بعض نواب " زحلة " وهم : " جوزيف سكاف وأديب الفرزلى وجورج هراوى " عن نواب البقاع ، واشتركوا فى مشاورات تأليف الوزارة بعد تدخُل الرئيس شمعون ، وأسندت وزارة الصحة والشئون الاجتماعية إلى جوزيف سكاف ، وقد كان الغرض من إشراك أحد أعضاء هذه الكتلة هو إحداث انقسام بين أعضائها ، وإضعاف رئيسها تقى الدين الصلح الذى أعلن عدم ثقته بالحكومة لأنه كان يرغب فى تشكيل وزارة ائتلافية ، ولم يشترك أحد من نواب المعارضة فى مشاورات تأليف الوزارة رغم أن سامى الصلح حاول إقناع كلاً من فيليب تقلا وصبرى حمادة بالاشتراك فى الوزارة ، وإسناد وزارتين مهمتين لهما ، ولكنهما رفضا ذلك تضامنا مع باقى أعضاء جبهة المعارضة (٩٠) .

وعقب الاتفاق على الشخصيات التى ستُشكل الوزارة جاء الاختلاف حول الحقائب الوزارية ، فقد حدث خلاف حول وزارة المالية بين جميل مكاوى وبيير إده ، وعلى وزارة الأشغال بين كاظم الخليل وسليم لحود وجوزيف سكاف ، كما حدث عدم رضا لنيل سامى الصلح وزارتى الداخلية والعدلية ، حيث انتُقد تولى سامى الصلح لوزارة الداخلية ،

---

(٨٩) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة ٣٤ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ ، تقرير بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٧م .

(٩٠) نفسه .

فهو من وجهة نظر جريدة " الناس " المتحدثة باسم الحزب السورى القومى الاجتماعى سيكون مشغولاً بالرئاسة وبعيداً عن التفرغ للشئون الداخلية التى تتطلب تفرغاً تاماً ، كما حدث استغراب لتولى فريد قوزما وزارة التربية. فى ظل هذه الاختلافات أُعلن عن تشكيل الوزارة (*) فى ١٨ أغسطس ١٩٥٧م ، وقد تحدثت بعض الصحف عن أن سامى الصلح لم يكن مطلق الصلاحية فى اختيار وزرائه ، إذ كان يخضع فى تشكيل وزارته لإرادة الرئيس (٩١) ، ورغم الإعلان عن تشكيل الحكومة فإن هذا لم يكن يعنى نهاية للمشكلات التى صاحبت تشكيلها ، فما كادت الوزارة تتشكل حتى دخلت فى إطار أزمة وزارية عندما أعلن كاظم الخليل رفضه حقيبة وزارة الزراعة التى أسندت إليه ، وطالب بحقيبة وزارة الأشغال التي أسندت إلى سليم لحود ، مؤكداً على أنه لا يجوز أن تسند وزارة الأشغال لسليم لحود الذى يرأس عدة مؤسسات تخضع لإشراف وزارة الأشغال ، وقد استمرت الأزمة عدة أيام حتى تم إقناعه بقبول حقيبة وزارة الزراعة (٩٢) .

وعلى أثر تشكيل الحكومة تألفت لجنة وزارية من شارل مالك وجميل مكاوى وفريد قوزما لوضع البيان الوزارى الذى ستتقدم به الحكومة لنيل الثقة من المجلس النيابى (٩٣) ، وقد كان ذلك فى يوم الخميس الموافق ٢٩ أغسطس ١٩٥٧م ، حيث كان البيان امتداداً للسياستين الداخلية والخارجية التى رسمتها الحكومة السابقة لسامى الصلح : من حيث فرض القانون وحماية الأرواح والممتلكات وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية ، واتباع سياسة خارجية استقلالية وتحديد علاقة لبنان بالولايات المتحدة الأمريكية على أساس البيان اللبنانى الأمريكى الصادر فى ١٦ مارس ١٩٥٧م ، كما تحدث شارل مالك وزير الخارجية عن سياسة الحكومة الخارجية (٩٤) .

(*) شكلت الحكومة من : سامى الصلح رئيساً ووزيراً للعدلية والداخلية ، مجيد أرسلان وزيراً للدفاع والبريد والبرق والهاتف ، كاظم الخليل وزيراً للزراعة والاقتصاد الوطنى والتصميم العام ، سليم لحود وزيراً للأشغال العامة ، جوزيف سكاف وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، جميل مكاوى وزيراً للمالية ، وشارل مالك وزيراً للخارجية والمغتربين ، وفريد قوزما وزيراً للتربية الوطنية . صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

(٩١) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ ، تقرير بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٥٧م .

(٩٢) نفسه ، تقرير بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٧م .

(٩٣) نفسه ، تقرير بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٥٧م .

(٩٤) صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

وتعقيباً على بيان الحكومة تحدث النائب على بزى فذكر أن الحكومة ما هى إلا امتداد للحكومة السابقة بكل ما فشلت فيه من سياسة داخلية وخارجية ، وأما رشيد بيضون فرأى أن البيان تكرار للبيان الذى تقدمت به الوزارة السابقة فى كونه مشحوناً بوعود الحكومة باعتزامها القيام بإصلاحات فى الوقت الذى يحول فيه فساد الإدارة الحكومية دون حدوث هذه الإصلاحات ، وتحدث فيليب تقلا عن عدم اختلاف الحكومة عن سابقتها فى سياستها الداخلية والخارجية ، وأما إميل البستانى فقد أكد على أنه اعترض عند استشارته من قبل رئيس الجمهورية على تولى سامى الصلح رئاسة الوزارة ، لأنه لم يكن محايداً تجاه الانتخابات ، وتحدث إدوارد حنين منتقداً تشكيل الحكومة ، ومعلناً تضامنه مع أعضاء الكتلة الوطنية فى حجب الثقة عن الحكومة ، وقد وجدت الحكومة من يناصرها من النواب حيث أكد النائب محمود عمار على أن ما أشار إليه النواب من انتقادات لبيان الحكومة هو تركة موروثة من جميع الحكومات السابقة متمنياً أن تصلح الحكومة ما أفسده السابقون ، وقد رُفعت الجلسة لتنعقد فى يوم ٣٠ أغسطس ١٩٥٧م حيث دافع سامى الصلح عن سياسة حكومته الداخلية والخارجية [٩٥] .

ورغم هذه الانتقادات نالت الحكومة الثقة من المجلس بأغلبية ٣٨ صوتاً ، وحجب عنها الثقة ١٧ صوتاً ، وامتنع عضو واحد عن التصويت مع تغيب عشرة أعضاء عن حضور الجلسة [٩٦] ، وقد مُنحت الحكومة الثقة على أثر ضغوط تم ممارستها على من اعتزموا عدم منحها الثقة مثل كتلة " عكار " التى تراجعت ومنحت الثقة للحكومة ، إذ قيل إن تهديداً مباشراً لرئيس هذه الكتلة بشير العثمان بتأييد خصومه عليه فى حال إصرار كتلته على حجب الثقة عن الحكومة وهو ما جعلهم يتراجعون ويصوتون لصالح الحكومة ، كما كان امتناع إميل البستانى عن التصويت بعد أن كان قد قرر حجب الثقة عن الحكومة نتيجة لضغوط بعض المسئولين عليه ، ثم إن تغيب بعض النواب عن جلسة الثقة لأجل منح الفرصة للحكومة كى تنال الثقة من المجلس كان بفعل الضغوط التى تم ممارستها عليهم [٩٧] .

على أية حال ، جاءت حكومة سامى الصلح إلى السلطة لتصفها الصحف بأنها

---

(٩٥) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ ، تقرير رقم ١١٥ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٧م .

(٩٦) صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص١٠٨ .

(٩٧) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ ، تقرير رقم ١١٥ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٧م .

وزارة هزيلة ولا يُرجى منها ، وأكدت جريدة النهار بأن الظروف الخارجية كانت تتطلب وزارة غير هذه الوزارة (٩٨) ، وبالفعل صدق ما قالت به الصحف ، فما كادت الوزارة تجتمع عقب تشكيلها حتى بدا الاختلاف بين أعضائها فى الرأى حول كثير من المسائل ، فقد اختلفوا حول قانون الحجز الاحتياطى الذى يسمح للسلطة الحاكمة بالقبض على المشبوهين واحتجازهم لمدة تصل إلى ستة أشهر ، وهو القانون الذى قيل إن رئيس الجمهورية مصمم على فرضه ، واختلفوا أيضا حول الأوامر التى أريد بها طرد الموظفين المتهمين بالانتماء إلى التنظيم اليسارى . كل هذا أعطى مؤشراً على عدم وحدة الوزراء فى قرارهم وهو ما يؤثر على عمل الحكومة (٩٩) .

ومن جانب آخر ، واجهت الحكومة اللبنانية بمجرد تشكيلها سلسلة من الحوادث فى مختلف مناطق لبنان ، فقد نُسف خط حديدى فى منطقة " ضهر البيدر " فى يوم ١٧ أغسطس ١٩٥٧م ، وبعد يومين أى فى ١٩ أغسطس اكتُشفت مجموعة أصابع ديناميت فى قوائم أحد الجسور الذى تمر به أنابيب مياه الشرب فى منطقة " نهر الكلب " ، وفى ليل يوم ٢٢ أغسطس نسف جسران فى منطقة " الشوف " ، وفى فجر يوم ٢٥ أغسطس تمت مهاجمة مخفر الدرك فى سوق العرب ، وقد أشارت الحكومة إلى أن الحوادث ترجع أسبابها إلى ذوى النشاط اليسارى والمناهضين للحكومة ، كما تصدت الحكومة للأحداث بالقبض على مجموعة من منفذى العمليات ، كما أذاعت بياناً بذلك فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٧م ، واتُخذت إجراءات إدارية للحد من ذلك : كإحالة جميع قضايا الاعتداءات إلى القضاء وتعقُّب المسئولين عن الأحداث ، وإحالة مشروع قانون عاجل إلى مجلس النواب يعطى لوزير الداخلية الحق فى اعتقال أى شخص لمجرد الاشتباه وسجنه لمدة ستة أشهر والذى سبق أن ناقشه مجلس الوزراء ، والموافقة على التدابير الأمنية التى اتخذها الزعيم " سيمون زوين " بإقامة دوريات متحركة بجميع المناطق وخاصة الحدودية (١٠٠) ونظراً لاتهام كمال جنبلاط وأتباعه فى هذه الأحداث قامت قوات الدرك فى صبيحة يوم ٢١ أغسطس ١٩٥٧م بمحاصرة منزل الدكتور بشارة دهان ببلدة " صوفر " حيث كان

---

(٩٨) نفسه ، تقرير رقم ١٠٣ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٥٧م .

(٩٩) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، تقرير رقم ١١٤ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٥٧م .

(١٠٠) نفسه ، محفظه رقم ٣٤ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٢ ، تقرير رقم ١١٥ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٧م

ينزل كمال جنبلاط ضيفاً عليه بقصد التفتيش عن الأسلحة بالمنزل ولم يُعثر على شئ ، وقامت قوات أخرى بمحاصرة بيت كمال جنبلاط فى " المختارة " لإلقاء القبض على ثلاثة من أتباعه الفارين الذين كانت السلطات قد اتهمتهم فى حوادث الانتخابات ، وكذلك نسف الخط الحديدى فى منطقة " ضهر البيدر " (١٠١) .

ومن جانبها تصدت المعارضة لمشروع القانون الذى يعطى وزير الداخلية الحق فى اعتقال أى شخص لمجرد الاشتباه فيه ، ووصفته بأنه أشد من قانون الطوارئ ، وأن الحكومة قصدت به الضغط على الحريات رغبة فى الحد من نشاط المعارضة ، وقد رأت بعض الأوساط السياسية أن حكومة سامى الصلح ما كانت لتلجأ إلى مثل هذه التدابير لولا شعورها بضعف مركزها وعدم تمتعها بثقة غالبية الشعب ، فضلاً عما بدأت تلمسه من زيادة قوة المعارضة ، وأمام ضغط المعارضة بدأت الحكومة تتراجع عن مطلب الاستعجال لإقرار القانون من المجلس النيابى أو صدوره بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية ، وكان تراجع الحكومة خشية فشلها فى الحصول على الثقة من المجلس (١٠٢) . وأما كمال جنبلاط الذى اتهم فى هذه الأحداث فقد أصدر بياناً حمل فيه بشدة على الحكومة ورئيس الجمهورية والنظام بأكمله بسبب تدابير الحكومة فى منطقة " الشوف " ، مؤكداً على أن البلاد لا يمكن أن تظل بدون حكم وبدون دستور فى ظل مجلس لا يمثل سوى عشرة بالمائة من مجموع اللبنانيين على حد تعبير الشيخ بطرس الجميل ، وفى ظل سلطة لم يعد لها صفة دستورية أو قانونية بعد تصرفاتها أثناء الانتخابات النيابية (١٠٣) ، ثم عقد بعد ذلك مؤتمراً صحفياً فى يوم ٢٤ أغسطس ١٩٥٧م نفى فيه الشائعات التى أطلقتها السلطات عن تدبيره مؤامرة لقلب الأوضاع فى لبنان ، وأن ما يسعى إليه هو المساواة فى تطبيق القانون ومحاسبة النائب " نعيم مغبغب " على ما ارتكبه من اعتداءات فى منطقة " الشوف " وبمساعدة قوات الدرك ، وحمل فى المؤتمر على الرئيس شمعون وعلى النائب نعيم مغبغب الذى وصفه بنائب الاستخبارات ويقصد بها الاستخبارات البريطانية ، وأما صحف المعارضة فقد شنت حملة عنيفة على الحكومة مستنكرة أعمال الإخلال بالأمن التى كانت فى نظرها دليلاً على ضعف الحكومة ، كما وجّهت الصحف المحايدة اللوم إلى الحكومة والمعارضة ، وقالت بأنه لا يمكن إعفاء أحدهما من

(١٠١) نفسه ، تقرير رقم ١٠٥ بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٧م .
(١٠٢) نفسه ، تقرير رقم ١٠٩ بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٧م.
(١٠٣) نفسه ، تقرير رقم ١٠٥ بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٧م .

المسئولية ودعت إلى وجوب الحذر والقضاء على أسباب الإخلال بالأمن قبل استفحال خطرها ، ولاسيما فى الظروف الحالية التى تجتازها البلاد العربية ، وأما الصحف الموالية فقد دعت إلى تناسى الأحقاد والتفرغ إلى دفع الأخطار عن البلاد (١٠٤) .

أمام هذه المعارضة تحدثت الحكومة عن اتخاذ تدابير للقضاء على حالة الإخلال بالأمن بالبلاد ، وقد جاء ذلك فى بيانها الذى ألقاه سامى الصلح فى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٥٧م بالمجلس النيابى (١٠٥) . ورغم هذه التدابير التى وعدت بها الحكومة فقد استمرت حالة الاضطراب فى الأمن ، واستمرت حالة المواجهة بين المعارضة والحكومة خاصة مع انصراف جهود الحكومة لمحاربة المعارضة وقطعها على نفسها خط الرجعة عن اتباع هذه السياسة بعد أن قضت على مساعى الوساطة التى كانت ترمى إلى التقارب بينها وبين المعارضة لإجراء تسوية بينهما ، وقد أدت محاولات سامى الصلح لإظهار حكومتة بمظهر الحكومة القوية التى تضرب بيد من حديد إلى زيادة خصومه ، لذلك بدأت الانتقادات لسياسة الحكومة تزداد ، فقد كتب جورج نقاش فى أكتوبر ١٩٥٧م مقالاً فى جريدة " الأوريان " تحت عنوان " الجمهورية التائهة " منتقداً فيه سياسة الحكومة وتصرفات الرئيس ، وجاء النداء الذى أصدره النائب يوسف سالم ليحمل فيه على فساد أداة الحكم وضعف القوانين ليزيد من حدة النقد للحكومة (١٠٦) .

ومن جانب آخر ، زاد من قوة المعارضة وتأثيرها فى ذلك الوقت انضمام كثير من مؤيدى الحكومة إلى المعارضة مثل يوسف سالم وشارل حلو وبهيج تقى الدين الصلح وجورج نقاش وهنرى فرعون وهو ما لاقى ترحيباً من قبل المعارضة ، كل هذا فى ظل حالة إضطراب الأمن التى سادت البلاد ، وضعف أثر مجلس النواب فى توجيه الحكومة ، وكذلك مسلك رئيس الجمهورية فى الدعاية لنفسه لإعادة انتخابه مرة ثانية (١٠٧) . وهو الأمر الذى تم التحذير منه ، فقد أصدرت جبهة تسمى بـ " القوة الثالثة " (*) فى أكتوبر

---

(١٠٤) نفسه ، تقرير رقم ١١٥ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٧م .

(١٠٥) نفسه .

(١٠٦) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٣ ، تقرير رقم ١٥٠ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٧م .

(١٠٧) نفسه .

(*) القوة الثالثة : تشكلت القوة الثالثة من الأساتذة : هنرى فرعون ويوسف حتى ويوسف سالم ونجيب صالحه وغبريال المر وبهيج تقى الدين وغسان تويني ومحمد شقير وجورج نقاش ، وكان غرضها الوساطة السياسية بين المعارضة والسلطة الحاكمة بلبنان. صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص١٢٣.

١٩٥٧م وثيقة أعلنت فيها أن واحداً من الأسباب الرئيسية للحالة الحرجة التى وصلت إليها البلاد هى : محاولة تجديد ولاية الرئيس فى منصبه مرة ثانية ، فمثل هذا التجديد سيكون هجوماً على حرمة الدستور ، وأن المسئولين اللبنانيين سوف يتحملون عواقب أفعالهم (١٠٨) . ثم إن السفير الأمريكى ببيروت كان قد أقر بأن سعى شمعون لتعديل الدستور لإعادة انتخابه سيؤدى إلى زيادة الصعوبات الداخلية بلبنان ، وأن دعوة التحريض ضده ستكون من المسلمين ، وأنه يدرك أن خصومه سوف يتلقون دعماً مالياً قوياً من مصر وسوريا والشيوعيين (١٠٩) . وتوقعت السفارة أيضاً حدوث اضطرابات بلبنان حتى فى ظل تمكن شمعون من تعبئة الأغلبية اللازمة لتعديل الدستور فى البرلمان وإعادة انتخابه مستغلا قلة المعارضة داخل المجلس ، لأن المعارضة تستطيع الاعتماد على تأييد شعبى كبير من جانب المسلمين وبعض العناصر المسيحية خارج البرلمان إذا لزم الأمر لإحباط خطط شمعون (١١٠) .

على أية حال ، فإن الحكومة تجاه هذه الأوضاع عقدت اجتماعاً فى ٦ نوفمبر ١٩٥٧م واتخذت عدة قرارات بناءاً على اقتراحات مجلس الأمن الداخلى ، ومنها تعزيز قوات الشرطة والدرك وتشديد الرقابة على الحدود ورفع الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها فى أمر نقل الأسلحة والمواد المتفجرة ، وإنشاء مخيم يوضع فيه العاطلون عن العمل والمشبوهون من غير اللبنانيين ، ومنع تنقل اللاجئين الفلسطينيين بين سوريا ولبنان ، وفى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٧م ألقى سامى الصلح بيان حكومته أمام المجلس النيابى متناولاً فيه الأوضاع الداخلية والخارجية ، وبرز فى الأوضاع الداخلية العناية بالأمن والحديث عن المظاهرات والحوادث التى جرت بالبلاد ، وفرغ البيان إلى ما قامت به الحكومة تجاه هذه الأوضاع . ومما يلاحظ على البيان الذى ألقاه سامى الصلح أن رئيس الحكومة عمد إلى التهرب من تبعة تدهور حالة الأمن ، ولجأ إلى إلقاء المسئولية على الغير فقد نسب التقصير أولاً إلى الحكومات السابقة وبالتحديد حكومة عبد الله اليافى التى أعلنت حالة الطوارئ فى نوفمبر ١٩٥٦م ، وأرجع كذلك اضطراب الحالة الداخلية إلى معركة الانتخابات ونشاط المعارضة والعقدة النفسية التى تتملك مشاعر بعض اللاجئين

(108) **Geoege Kink** , op., cit., p . 134 .
(109) **F. R.** , Memorandum from offcier in charge of Lebanon – Syria affairs to the director of the office of Near Estern Affairs ، January 17 , 1958 , Vol. XI , P . 6 .
(110) **Ibid** , Telegram from the Embassy in Lebanon to the Departement of State May 4 , 1958 , Vol . XI , p. 29 .

الفلسطينيين الذين غرست النكبة فى صدورهم ميولاً استغلها مثيرو الفتن . ونظراً لاعتبار السياسة الخارجية للحكومة سبباً رئيسياً لحالة الاضطراب الداخلى بالبلاد ، ألقى شارل مالك وزير الخارجية بيانا عن سياسة وزارته متحدثاً فيه عن أساس قبول لبنان لمشروع أيزنهاور والذى بنى على موافقة المجلس النيابى على البيان الأمريكى اللبنانى ، ونيل الحكومة الثقة على أساسه من قبل ، ومؤكداً على أن البيان ليس معاهدة دفاع مشترك ولا يترتب عليه أى التزام لبنانى تجاه أمريكاً ، وأن لبنان لا يساير السياسة الأمريكية طبقاً لهذا البيان (١١١) .

وقد انتقد كثير من النواب بيان الحكومة ، حيث كان الاتجاه السائد هو توجيه اللوم للحكومة واتهامها بالتقصير وعجز التدابير التى اتخذتها ، فقد أكد النائب تقى الدين الصلح على أن زيادة قوات الدرك وتشديد العقوبات ليس هو العلاج طالما أن الحكومة تتجاهل الأسباب الحقيقية للتوتر ، وتتجاهل الأزمة المستفحلة نتيجة سياستها وإهمالها مصالح المواطنين ، وأثار النواب فضائح الحكومة ، ومنها إعطاء تراخيص أسلحة لمن كان وراء حوادث المظاهرات ، كما حمل النواب على فساد الإدارة الحكومية وتفشى الرشوة وكثرة أعمال السمسرة لإنجاز مصالح المواطنين ، وربط بعض النواب كنديم الجسر بين حالة اضطراب الأمن الداخلى وبين الانقسام فى صفوف الشعب اللبنانى حول السياسة الخارجية وأن إصلاح الحالة الداخلية لن يتم إلا بإعلان سياسة الحياد مع تشكيل وزارة ائتلافية تضم نواب المعارضة والموالين ، وهو ما لاقى قبولاً من الكثيرين الذين طالبوا باستقالة الحكومة وتأليف وزارة جديدة تستطيع التفاهم مع المعارضة من أجل توحيد الصفوف ووضع حد لأعمال الشغب ، على أن تكون الوزارة ائتلافية . ولعل أبرز ما لوحظ فى انتقادات بيان الحكومة هو اشتراك حميد فرنجية وهو من النواب الموالين فى مهاجمة الحكومة (١١٢) .

ورغم هذه الانتقادات تمكنت الحكومة من نيل الثقة من المجلس بعد بيانها السابق ، وكانت الثقة بأغلبية ٣٦ صوتاً ورفض ١٣ صوتاً وامتناع ٤ أصوات ، حيث حضر الجلسة ٥٣ عضواً وتغيب ١٣ عضواً (١١٣) ، وحجب أعضاء الكتلة الوطنية وحزب

---

(١١١) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٨١/٧٥٣/١جـ٢ ، تقرير بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٧م .

(١١٢) نفسه .

(١١٣) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٧ ، ملف بتاريخ ٨٦/٧٥٣/٣جـ٢ ، برقية رقم ٥٤٧ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٧م .

التحرير العربى وجبهة الاتحاد الوطنى وكتلة نواب الجنوب الثقة عن الحكومة ، وقد كان للمصالح الشخصية دور فى التصويت ، فالنائب ديكران توسباط امتنع عن منح الثقة للحكومة لسوء العلاقة بينه وبين الوزير سليم لحود ، ونواب الكتلة الوطنية عارضوا الحكومة نظراً للعداء الشخصى بين ريمون إده أحد أفراد الكتلة والوزير سليم لحود ، وإميل البستانى صوّت ضد الحكومة لعدائه للوزير كاظم الخليل ، وامتنع نيقولا سالم عن التصويت لأنه كان يطالب بتشكيل حكومة اتحاد وطنى (١١٤) . ومع الثقة التى حازتها الحكومة قيل بأن تدخلاً خارجياً أنقذ الحكومة من السقوط ، وقد عنى بذلك تأثير الرئيس شمعون على كثير من النواب بالمجلس النيابى (١١٥) .

وبذلك نالت الحكومة الثقة من المجلس النيابى ، ولكن نيل الحكومة لهذه الثقة لم ينه أزمتها ، إذ لم يمض سوى أسبوع واحد فقط حتى عادت الحكومة تطلب الثقة من المجلس مرة ثانية ، وذلك على أثر موضوع المناقصة التى أجرتها وزارة الأشغال لمد أنابيب للمياه بلبنان ، والذى أثاره النائب ديكران توسباط فى ٣ ديسمبر ١٩٥٧م بصحيفة المساء وبالمجلس النيابى أيضاً ، حيث انتقد وزارة الأشغال لأنها أجرت المناقصة بطريقة لم يتحقق فيها عنصر المنافسة بين الشركات ، وهو ما يخل بشروط المناقصة ، وأيده فى ذلك النائب بيير إده ، وقد رد سليم لحود وزير الأشغال على هذه الانتقادات ووضّح الأسباب الفنية المتعلقة بالموضوع ، ثم طلب طرح الثقة بنفسه ، وعقب ذلك أعلن رئيس الوزراء سامى الصلح تضامن حكومته مع وزير الأشغال ، وذلك بطرح الثقة فيها أيضاً (١١٦) .

وعند انعقاد جلسة يوم الخميس الموافق ٥ ديسمبر ١٩٥٧م لبحث موضوع الثقة بالحكومة ، انتقد الشيخ نديم الجسر طلب الحكومة الثقة لمجرد تقديم أحد وزرائها طلب الثقة بنفسه للمجلس ، واقترح أن يعاد بحث سياستها العامة من جديد لأنه لا يجوز أن تنال الحكومة ثقة المجلس على أساس إجرائها مناقصة لأنابيب المياه ، وانتقد النائب على بزى الحكومة فى طلبها الثقة لكل صغيرة وكبيرة مستغلة الأغلبية الموالية لها فى المجلس ، ووجّه هذا النقد أيضاً موالون للحكومة ومنهم إدوارد حنين وجوزيف شادر ، معتبرين أن

---

(١١٤) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف ١/٨١/٧٥٣ ، تقرير بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٧م

(١١٥) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٣ ، تقرير رقم ١٥٠ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٧م .

(١١٦) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير رقم ١٥٦ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥٧م .

الأمر لا يتعدى مسألة اقتصادية تم بحثها بالمجلس ، وأمام تضامن وزير المالية جميل مكاوى ووزير الدفاع مجيد أرسلان مع وزير الأشغال وطلبهما طرح الثقة فيهما مع الوزير لحود ، تراجع وزير الأشغال عن طلب طرح الثقة بنفسه ، وطلب طرح الثقة بالحكومة ، وهو ما جعل النائب رشيد كرامى يندد بتردد الحكومة فى أمر طرح الثقة ، وعدم التضامن بين أعضائها حتى أنهم لا يستطيعون الإجماع فى الرأى ، ولذا دافع شارل مالك وفريد قوزما عن تضامن الحكومة ووحدتها ، ومع تأكيد سليم لحود على أنه بصدد إتاحة الفرصة لشركات أخرى فى مشاريع جديدة ، وإقفال باب المناقشة تم طرح الثقة بالحكومة فنالتها بأغلبية ٣٤ صوتاً ضد ١٦ صوتاً وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت وغياب ١٣ نائباً (١١٧) .

ولم تكد الحكومة تخرج من هذه الأزمة حتى وجدت نفسها فى ظل أزمة جديدة ، وذلك عندما تقدَّم الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع بكتاب استقالته فى نهاية ديسمبر ١٩٥٧م على أثر رفضه التوقيع على مرسوم يعلن محافظة الشمال منطقة عسكرية بعد قيام مسلحين بمهاجمة مخفر الدرك هناك ، وقد أرجع رفضه إلى أن المرسوم اتُخذ فى غيابه وأنه لا يرى ضرورة لإسناد مهمة الأمن بالمحافظة إلى قوات الجيش ، ودعَّم إصراره على الاستقالة اتفاق العسكريين معه فى الرأى ، بينما تردد أن الاستقالة لم تكن لحرص الوزير على الحريات وعدم فرض الأحكام العسكرية وإنما لمجرد خلافات بينه وبين بعض رؤساء قوى الأمن ورغبته فى التدخل فى تعيين رجال الشرطة والدرك الجدد (١١٨) .

وأمام هذه الأزمة التى كان من الممكن أن تعصف بوزارة سامى الصلح وتجعلها تستقيل تم التعامل معها بحرص شديد إذ كان اتجاه رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت عدم إحداث تغيير وزارى سواء بتعديل الوزارة أو تشكيل وزارة جديدة ، رغبة منه فى توفير استقرار وزارى لأجل معركة تجديد ولايته ، فضلاً عن ضرورة استمرار الوزارة فى الحكم لإنجاز الميزانية العامة التى صدر بشأنها مرسوم بدعوة البرلمان إلى دورة استثنائية طوال شهر يناير لمناقشتها والتصديق عليها . لذلك حدثت مساع قام بها فريق من الوزراء والنواب انتهت بالنجاح فى إقناع الأمير مجيد أرسلان بالعدول عن الاستقالة ، خاصة أن الاستقالة لم تُبلَّغ لرئيس الوزراء ، وأن جبهة الإصلاح التى ينتمى إليها الوزير أرسلان اعتبرت استقالته غير منسجمه مع مبادئ الجبهة التى تحتم عدم الانفراد فى

---

(١١٧) نفسه .

(١١٨) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤، محفظة ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير ١ بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٨م

اتخاذ مواقف سياسية دون أخذ رأى الجبهة ، ثم إن الأزمة تم تسويتها بتوقيع مرسوم نشرته الصحف فى ٣ يناير ١٩٥٨م بإجراء تنقلات وتعيينات بين كبار رجال الإدارة ومنهم الأمير عبد العزيز شهاب ، وهو ما أرضى الأمير مجيد أرسلان فعاد عن الاستقالة ، وقد اعتبر المراقبون للأحداث أن هذه الاستقالة كانت أزمة قصد من ورائها الإطاحة ببعض القيادات الأمنية بغرض الحد من نفوذ اللواء فؤاد شهاب (١١٩) .

على أية حال ، لم يطل عمر الوزارة كثيراً عقب هذه الأزمة حيث تجمعت الظروف الداخلية والخارجية لتؤدى إلى تغييرها ، فمن الناحية الداخلية تلاحقت الأزمات التى واجهتها حكومة سامى الصلح نتيجة لعجزها عن إعادة هيبة الحكم ومعالجة تدهور حالة الأمن ، وازدادت الأزمات تفاقماً على أثر الفضائح التى طالت الحكومة وزعزعت الثقة بأجهزة الدولة الإدارية والقضائية ، والتى حاولت الحكومة أن تواجهها بمجموعة من الإجراءات : كرفع الحصانة عن الموظفين ورجال القضاء ، وتعديل إجراءات محاكمة الصحفيين ، وإن كانت قد تراجعت عن معظم هذه التدابير (١٢٠) . وزاد من صعوبة الحكومة داخلياً نية شمعون تجديد فترة رئاسته بتعديل الدستور ، ففى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧م عقد شمعون لقاءاً مع بعض الساسة اللبنانيين وأعلن أنه لم يغير رأيه فى النظام الدستورى ، وإذا لم يجد من هو جدير بالرئاسة فقد يضطر إلى إعادة النظر (١٢١) ، وهو ما يعنى تفكيره الجدى فى إعاده انتخابه ، وإذا ما أضيفت الظروف الخارجية التى مرت بها البلاد ، حيث التغييرات التى طرأت على العالم العربى منذ إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨م ، وحالة التأييد الشعبى للوحدة بالمدن اللبنانية كبيروت وطرابلس وصيدا ، والتى واجهتها الحكومة بقوات الأمن التى عمدت إلى تفريقها ، إذ لم تكن الحكومة راضية عن هذه الوحدة ، وفرض عليها أمر تنسيق علاقاتها بالجمهورية العربية المتحدة وخاصة الإقليم السورى (١٢٢) ، بعد أن اعترفت حكومة لبنان رسمياً بهذه الوحدة فى نهاية شهر فبراير عام ١٩٥٨م (١٢٣) .

---

(١١٩) نفسه .

(١٢٠) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٨م .

(121) Geoege Kirk , op . cit. , p . p. 123 – 124 .

(١٢٢) حازم عبد الحميد غانب : مرجع سابق ، ص ص ٣٧ – ٣٨ .

(١٢٣) الأهرام ، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٨م .

كل هذا كان يتحدث عن ضرورة التعديل الوزارى لحشد وزارة قوية بتوسيع تشكيلها الطائفى والإقليمى لمواجهة المجلس النيابى الذى كان سيبدأ فى عقد دورته العادية بداية من ٢٥ مارس ١٩٥٧م وبالتالى سيقول كلمته فى أى مشروع لتعديل الدستور وتجديد رئاسة شمعون ، وكذلك لمواجهة الموقف الطارئ فى المنطقة العربية عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة [١٢٤] . لذلك أصبح تغيير وزارة سامى الصلح أمراً مفروغاً منه ، وأصبح من المؤكد أن يدخل بيبر إده عضو الكتلة الوطنية ونائب بيروت فى الوزارة المزمع تشكيلها وقد أكد ذلك الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع ، وأن يحل بشير العثمان كوزير للمالية محل جميل مكاوى [١٢٥] الذى كان قد استقال من الوزارة فى ٦ فبراير ١٩٥٨م اعتراضا على موقف الحكومة من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، حيث تولى أمر وزارته فريد قوزما بجانب وزارة التربية الوطنية [١٢٦].

وبالفعل قدم سامى الصلح استقالة وزارته فى يوم الأربعاء ١٢ مارس ١٩٥٨م ، وقد علّقت معظم الصحف على هذه الاستقالة ، وطالبت معظمها بتأليف وزارة قوية تستطيع الوقوف فى وجه التيارات الشديدة التى يعيشها لبنان سواء داخليا أو خارجياً ، كما طالبت بعض الصحف بضرورة تكوين وزارة وطنية تقضى على الانقسام الشديد بين أبناء لبنان ، وتقوى لبنان من الداخل ، واستغلت صحف المعارضة الفرصة لشن حملة على شمعون وسامى الصلح ، حيث كان اتهامها لشمعون بأنه لا يجد من يتعاون معه من الزعماء المسلمين سوى سامى الصلح ، ولذا طالبته بضرورة إقصاء سامى الصلح وشارل مالك من الوزارة [١٢٧] . إذ كان اتجاه الأوساط المحايدة وبعض مؤيدى العهد هو تشكيل وزارة اتحادية أو ائتلافية برئاسة شخصية جديدة مثل رشيد كرامى أو جميل مكاوى تكون مهمتها تخفيف التوتر الداخلى ، وقد أيد هذا الاتجاه نواب مثل أديب الفرزلى وأنور الخطيب ، بينما كان الاتجاه لدى رئيس الجمهورية والنواب الموالين منذ بدء

---

(١٢٤) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت): ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٨م .

(١٢٥) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٨م.

(١٢٦) صلاح عبوشى: مصدر سابق ، ص ١٠٧.

(١٢٧) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت): ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٨م.

الحديث عن تعديل الوزارة هو إعادة تكليف سامى الصلح لتشكيل وزارة جديدة من عناصر قوية مع زيادة عدد الحقائب الوزارية إلى عشرة حقائب أو أكثر (١٢٨) .

وبذلك وقع الاختيار على سامى الصلح لإعادة تشكيل الوزارة وهذا يوضح مدى اعتماد الرئيس شمعون عليه ، وأسباب هذا الاعتماد ترجع إلى أن سامى الصلح هو الذى اضطلع منذ نوفمبر ١٩٥٦م بمهمة تنفيذ السياسة التى أرتأها شمعون داخلياً وخارجياً ، وهو الذى تولى تعديل قانون الانتخابات النيابية وقام بإجراء الانتخابات ، وألّف الوزارة المنبثقة عن المجلس النيابى المنتخب ، ولهذا كان يتحتم إعادة تكليفه للمضى فى المرحلة الحاسمة لتلك السياسة : ألا وهى : تعديل الدستور وتجديد ولاية رئاسة الجمهورية لشمعون ، ثم إن استمرار سامى الصلح فى رئاسة الحكومة فيه استمرار لتأييد النواب الذين أيدوه بالمجلس النيابى استناداً إلى ثقتهم فى السياسة الخارجية والعربية التى تبنتها وزارته منذ تأليفها ، فضلاً عن ذلك فإن سامى الصلح كرئيس للوزراء هو الشخصية الوحيدة من بين الشخصيات الإسلامية الذى قبل مسايرة شمعون فى سياسته ، ولم يكن فى وسع أحدهما أن ينفض يده من الآخر بعد أن تورط كلاهما فى موقعه (١٢٩) .

ومع تكليف سامى الصلح بتشكيل الحكومة تمكن من تشكيلها (*) ، وأعلن هذا التشكيل فى ١٤ مارس ١٩٥٨م ، حيث ضم التشكيل ١٤ وزيراً ، وهو رقم كبير لم يسبق له مثيل فى جميع الوزارات اللبنانية التى شُكلت من قبل ، وضمت الوزارة جميع الوزراء فى الوزارة المستقيلة ما عدا سليم لحود ، وكذلك ضمت وزيراً من الكتلة الوطنية هو " بيير إده " ووزيراً من الكتائب هو " جوزيف شادر " (١٣٠) ، وأهم ما يلفت الانتباه فى تشكيل هذه

---

(١٢٨) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير رقم ٣١ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٨م.

(١٢٩) نفسه .

(*) شكلت الحكومة من: سامى الصلح رئيساً ووزيراً للداخلية ، ومجيد أرسلان وزيراً للزراعة ، ورشيد بيضون وزيراً للدفاع الوطنى ، وبشير الأعور وزيراً للعدلية ، وبيير إده وزيراً للمالية ، وكاظم الخليل وزيراً للاقتصاد الوطنى ، وجوزيف سكاف وزيراً للشئون الاجتماعية ، وشارل مالك وزيراً للخارجية والمغتربين ، وفريد قوزما وزيراً للأنباء ، وجوزيف شادر وزيراً للتصميم ، وبشير العشمان وزيراً للبريد والبرق والهاتف ، وكلوفس الخازن وزيراً للتربية الوطنية ، وألبير مخيمر وزيراً للصحة العامة ، وخليل الهبرى وزيراً للأشغال العامة. صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص١١٠ .

(١٣٠) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت): ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٨م.

الوزارة هو استمرار شارل مالك كوزير للخارجية رغم الاعتراضات التى أثيرت حوله والنصائح التى أسديت لإقصائه ، وكذلك تكوين الوزارة من ١٤ وزيراً ، وهذا نتيجة للرغبة المحمومة لدى النواب فى الاستوزار ، فما إن شرع سامى الصلح فى تشكيل الحكومة حتى فوجئ برغبة بعض النواب فى اختيارهم كوزراء ، لذلك لم يسعه إلا إرضاء كل الطامعين بإخراج هذه التشكيلة التى تنطق باتعدام التماسك والانسجام . ولعل الفكرة فى هذا التوسع ترجع إلى الرغبة فى مواجهة المجلس النيابى بوزارة قوية ترضى عنها أكثريه المجلس ، وتحظى بتأييد أكبر نسبة ممكنة من أصوات الكتل المختلفة ، وقد أبدى سامى الصلح مباهاته بهذا الحشد من الوزراء بقوله : " إن جيشا يقف من وراءه " (١٣١).

وعلقت الصحف على هذه التشكيلة الوزارية قائلة : بأنها وزارة تهدف إلى إرضاء جميع الكتل النيابية لضمان التجديد (١٣٢) ، وأسمتها بعض الصحف " وزارة حرب " والبعض الآخر أطلق عليها " وزارة إنقاذ " . ولعل الشئ الذى يلفت الانتباه هو السرعة التى شكلت بها الوزارة ، حيث لم يستغرق تشكيلها سوى يومين فقط ، وهو ما يؤكد دور الرئيس شمعون فى تشكيل الحكومة على حسب رأى المراقبين للأحداث ، ومع ذلك فإن النجاح الذى حققه الرئيس شمعون من وراء هذه التشكيلة لم يتعد أمر استمالة الكتلة الوطنية وحزب الكتائب وكتلة نواب عكار ، وإن كان النجاح فى استمالة تلك الكتل النيابية ليس دليلاً قاطعاً على ضمان الرئيس شمعون لمزيد من الأصوات التى تؤيده عند طرح مسألتى تعديل الدستور وتجديد الرئاسة ، فسياسة الكتلة الوطنية هى التحذير من المساس بالدستور لأى سبب وهو ما صرح به جوزيف شادر وبيير إده (١٣٣) ، فقد أكد " إده " فى لقاء له مع السفير المصرى ببيروت بأنه دخل الوزارة بعد أن حصل على موافقة الرئيس شمعون على شرطين أساسيين وهما : أن الوزارة لم تؤلف لتجديد الرئاسة ، وأن شارل مالك لن ينفرد بتوجيه سياسة لبنان الخارجية ، بل إنها ستكون موضع بحث مستمر فى مجلس الوزراء اللبنانى (١٣٤).

---

(١٣١) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير رقم ٣١ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٨م.

(١٣٢) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، تقرير رقم ٣٠ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٨م.

(١٣٣) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير رقم ٣١ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٨م.

(١٣٤) نفسه ، تقرير بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٨م.

على أية حال ؛ فإن الصورة الواضحة للتشكيلة الوزارية تحدثت عن ضعفها وانعدام التماسك والانسجام بين أعضائها ، ولعل ما يدلل على ذلك إدخال الوزير جوزيف شادر المعروف بسياسة ضرورة انحياز لبنان للغرب إلى الوزارة فى ظل وجود الوزير خليل الهبرى المعروف بالسعى لسياسة محايدة والتفاهم مع الجيران ، كما أن الوزير بشير العثمان أصبح جنباً إلى جنب مع الوزير شارل مالك رغم انتماء الأول إلى كتلة نواب عكار التى سبق وأن طالبت بضرورة إقصاء شارل مالك كشرط لقبول الاشتراك فى الحكم (١٣٥) ؛ ومن جانب آخر ، أجمعت معظم الصحف اللبنانية على أن الوزارة ما هى إلا مقدمة لمعركة تعديل الدستور وتجديد الرئاسة لشمعون خاصة أنها جاءت بهذه الكثرة من الوزراء التى لم يعهدها لبنان من قبل ، لأجل إرضاء أكبر عدد ممكن من النواب الموالين وتأكيد موالاتهم لشمعون ، وأن هذه الحكومة سوف تسير على نفس المخطط السياسى الذى سارت عليه الوزارة السابقة ، وأن الغرض الرئيسى منها لا يتعدى استرضاء بعض الموالين المتمردين وتعبئة أكبر عدد ممكن من النواب فى صف الحكومة وسياستها ، وقد عددت الصحف القضايا التى سوف تواجه الحكومة ، وهى قضية تعديل الدستور ، والسياسة الخارجية ، وقضايا البترول والجوانب الاقتصادية ورفع الحصانة عن القضاء ، مؤكدة أن هذه الحكومة لن تستطيع حل هذه القضايا كلها بالسياسة التى تسير عليها (١٣٦).

وعقب تشكيل الحكومة أعد سامى الصلح بيان حكومته ، والذى ألقاه أمام المجلس النيابى فى ٢٥ مارس ١٩٥٨م حيث جاء فيه حرص الحكومة على صيانة الوحدة الوطنية وتوطيد دعائم التضامن والتآخى وتثبيت مبادئ الميثاق الوطنى ، وأن سياسة الحكومة الخارجية قائمة على أسس ثلاثة هى : الاستقلال والتعاون والتقدم ، وفى الداخل سوف تسعى الحكومة إلى تعزيز إمكانات لبنان التجارية والزراعية والصناعية والثقافية ، وأنها مهتمة بتأمين العدل والأمن والعمل والإنتاج والعناية القصوى بالقضايا الاجتماعية وإيجاد الحلول اللازمة لها لتأمين أسباب الراحة للمواطن اللبنانى ، وفى النهاية طالب الصلح بالتعاون بين المجلس والحكومة ، وعقب البيان هاجم النواب تشكيل الحكومة وسياستها الداخلية والخارجية ، فقد انتقد النواب تشكيل الحكومة حيث ذكر رشيد كرامى بأن زيادة عدد الوزراء بالحكومة إنما جاء لتحقيق غاية لا تتفق مع مصلحة البلاد ،

(١٣٥) نفسه ، تقرير رقم ٣١ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٨م.

(١٣٦) نفسه ، تقرير بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٨م.

وهاجم صبرى حمادة الحكومة والغاية التى شكلت من أجلها ، مؤكداً أن زيادة أعضاء الوزارة وإنقاص عدد النواب إلى ٦٦ نائباً بدلاً من ٨٨ نائباً القصد منه كسب أصوات تؤمّن أغلبية ثلثى أعضاء المجلس للقيام بتعديل الدستور وتجديد رئاسة كميل شمعون للجمهورية ، وأشار إلى أن إسناد وزارة المالية إلى بيير إده يهدف إلى كسب أصوات نواب الكتلة الوطنية ، واتهم النائب أنور الخطيب الحكومة بالخروج على النظم الديمقراطية لأن الاستشارات التى أجريت بصدد تشكيل الحكومة جاءت ضد اشتراك شارل مالك فيها ورغم ذلك أسندت إليه وزارة الخارجية ، كما انتقد النائب جميل مكاوى تشكيل الحكومة لأن تشكيلها لا يتلاءم وخطورة الأحداث الجارية فى العالم العربى ، ويقصد بذلك الوحدة المصرية السورية (١٣٧) .

وانتقد النواب سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ، حيث هاجم النائب على بزى الحكومة لقيامها بتوزيع رخص السلاح على الأنصار والمحاسيب ، وحذر من المظاهرات المسلحة التى قامت فى بيروت وأنها قد تؤدى إلى اندلاع ثورة فى لبنان ، بينما اتهم النائب تقى الدين الصلح الحكومة بأنها ترعى بصورة رسمية عصابة تهدد بإثارة الفتن والاضطرابات بالبلاد ، وانتقد النائب جميل مكاوى بيان الحكومة المتردد إزاء قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وذكّر رئيس الحكومة بأنه كان قد قدم إليه بياناً بترحيب لبنان بهذا الحدث ، ورجاه إعلانه باسم الحكومة اللبنانية ، وأنه تقدم باستقالته من الوزارة فى ٦ فبراير ١٩٥٨م اعتراضاً على عدم قبول رئيس الوزراء لذلك ، كما انتقد النائب أنور الخطيب موقف الحكومة تجاه حلف بغداد ومشروع إيزنهاور ، وهاجم سياسة شارل مالك الذى لم يبادر إلى الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة حين قيامها ، ووجه النائب فوزى الحص هجومه إلى وزير الخارجية وقال بأن سياسته أدت إلى انقسام الشعب اللبنانى ، وطالب النائب سليم لحود الحكومة بأن تكون متعاونة وخاصة وزير الخارجية الذى طالبه بألا ينفرد بالأمر وحده (١٣٨) .

ومن جانب آخر ، لم تعدم الحكومة من يناصرها من الموالين ، فقد انبرى بعضهم للدفاع عنها ، ومنهم " قحطان حمادة " الذى أكد على منحه الثقة للحكومة لأنه يرى أن حسناتها تفوق أخطاءها ، كما أبدى جورج عقل تأييده لشارل مالك وزير الخارجية ، وقال بأنه يشيد بجهوده فى خدمة القضايا العربية ، وفى نهاية الجلسة تم التصويت على

(١٣٧) نفسه ، تقرير بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٨م .
(١٣٨) نفسه .

منح الثقة للحكومة وقد مُنحت الحكومة الثقة بالفعل بأغلبية ٣٨ صوتاً وبما فيهم أصوات أعضاء الحكومة ، وهو ماعُدَّ فشلاً ذريعاً لكميل شمعون الذى كان يأمل فى الحصول على أغلبية أكثر من ذلك تعطى صورة الموافقة على تعديل الدستور مستقبلاً ، هذا على الرغم من تحذير البعض من هذا الأمر ، وقد تحدث فى ذلك رشيد كرامى وصبرى حمادة وقالا : بأن الرئيس الخورى أجبر على الاستقالة سابقاً عندما أراد تعديل الدستور وكانت لديه الأغلبية فى المجلس يومها (١٣٩) .

على أية حال ، كان تشكيل الحكومة بالصورة التى جاء بها مقلقاً للمعارضة اللبنانية ، وهو ما دفع المعارضة إلى الاجتماع فى منزل هنرى فرعون عقب بيان الحكومة بيومين أى فى يوم ٢٧ مارس ١٩٥٨م ، حيث قرر المجتمعون رفض أى مسعى لتجديد ولاية الرئيس شمعون وأعلنوا قرارهم فى بيان للشعب يؤكد على أن أى مسعى لتجديد ولاية شمعون سوف يبرر لجوء الشعب إلى فرض إرادته بجميع الوسائل التى لديه ، وقد وقَّع البيان ٨٢ شخصاً روعى فى اجتماعهم تمثيل المناطق اللبنانية المختلفة والأحزاب والهيئات التى تعارض تعديل الدستور وتجديد رئاسة شمعون ، وبعد الاجتماع ألقى مجهول أصابع ديناميت على منزل هنرى فرعون (١٤٠) ، وتأييداً لهذا الموقف أعلن البطريرك المعوشى فى ٢٩ مارس ١٩٥٨م بأنه لن يسمح لأى يد بمس الدستور لأن التعديل معناه المغامرة بمصيرَ البلاد ، وأما مفتى لبنان للطائفة السنية محمد علايا فقد دعا رجال السياسة لمقاومة أى مس بالدستور لتجديد رئاسة شمعون (١٤١) .

ومع استمرار حكومة سامى الصلح فى السلطة استمرت معها حالة اضطراب الأمن بالبلاد ، فعلى أثر حكم بالسجن أصدرته محكمة صور فى ٢٨ مارس ١٩٥٨م على ثلاثة أشخاص بتهمة تحقير العلم اللبنانى فى احتفال بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، قامت مظاهرات فى المدينة ووقعت مصادمات بين المتظاهرين ورجال الشرطة ، وسقط قتلى وجرحى (١٤٢) ، وفى ٣١ مارس قامت فى مدينة صور مظاهرة نسائية حيث أطلق رجال

---

(١٣٩) نفسه ، وأيضاً : صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص١١١ .

(١٤٠) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، تقرير بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٨م .

(١٤١) حازم عبد الحميد غانب : مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(١٤٢) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : محفظة رقم ٨٦٣ ، ملف رقم ٣٣ طـ١ ، تقرير بتاريخ ٥ أبريل ١٩٥٨م . وأيضا : حمدى الطاهرى : مرجع سابق ، ص ص ٣٢٤ – ٣٢٥

الشرطة النار على المتظاهرات [١٤٣] ، وأمام هذه المواجهة العنيفة لهذه المظاهرات من قبل الحكومة عم الاضطراب مدينة صور ، وتضامناً مع إضراب المدينة عم إضراب عام فى جنوب لبنان وبيروت وطرابلس ، حيث احتلت قوات الجيش مدينة صور [١٤٤] ، ومن جانبها أصدرت جبهة الاتحاد الوطنى بياناً اتهمت فيه السلطات الحاكمة بأنها هى التى دبرت حوادث صور ، وأنها حلقة أخرى من المآسى التى يحاول الحاكمون عن طريقها فرض إرادتهم بتعديل الدستور وتجديد رئاسة شمعون [١٤٥] ، وقد استمر الإضراب حتى استجيب لطلبات مدينة صور ، حيث قرر المضربون إنهاء إضرابهم فى يوم ٦ إبريل ، وكانت صحف الحكومة قد اتهمت المعارضة بالوقوف خلف هذا الإضراب ، وطالبت هذه الصحف بالحزم وعدم التساهل أمام مطالب مدينة صور ، والقضاء على ما أسمته بالمحاولات الهدامة وإبعاد العناصر الفوضوية ، ولاسيما البعثيين والشيوعيين والمعلمين الغرباء ويقصد بهم المعلمين المصريين فى الكلية الجعفرية ، كما هاجمت الصحف المعارضة وأظهرت أن الوضع يتطلب فرض حالة الطوارئ بالبلاد وإقناع المسئولين بذلك عند نشوب أى حركة ، وأما صحف المعارضة فقد استمرت فى استغلال حوادث مدينة صور لمهاجمة الحكومة بسببها ونشر أخبار المظاهرات التى نشبت فى مدن الجنوب اللبنانى ، وكذلك مهاجمة الصحف الموالية لها [١٤٦] .

وجاءت بعد ذلك حوادث جبل " الشوف والهرمل " وما رافقها من اشتباكات أدت لوقوع قتلى وجرحى لتزيد من صعوبات الحكومة فى مواجهة الاضطرابات ، فقد أصدرت كل من الأحزاب والهيئات المعارضة وجمعية الاتحاد الوطنى وحزب الهيئة الوطنية وحزب النجادة بيانات تستنكر فيها أعمال العنف التى تقوم بها السلطات بناءاً على أوامر الحكومة ضد الشعب وما تذكيه من الفتن والدسائس بين طوائف الشعب المختلفة فى سبيل تحقيق أطماعها والقضاء على خصومها السياسيين باستخدام قوى الأمن ، وفندت البيانات الصادرة عن الحكومة للقضاء عليها ، وأن الأمر لا يخرج عن قيام الأهالى بالدفاع عن أنفسهم ضد تسليح خصومهم من قبل الحكومة ، وهاجمت البيانات المسئولين وحملّت العهد القائم مسئولية

---

(١٤٣) الأهرام ، بتاريخ ٢ أبريل ١٩٥٨م .

(١٤٤) نفسه ، بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٨م .

(١٤٥) مذكرات أكرم الحورانى ، ج٤ ، ص ٢٦١٤.

(١٤٦) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، خطاب بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٨م .

الدماء التى أريقت فى هذه الحوادث ، ومن جانبها استغلت صحف المعارضة حوادث جبل " الشوف والهرمل "، واتخذتها ذريعة للنيل من الحكومة ومن أمر التجديد للرئيس ، حيث أكدت الصحف على أن الحكومة فقدت حكمتها ، وأصبحت تقوم بتوزيع السلاح على الموالين لها ، وأن الحاكمين أصبح خروجهم من الحكم هو الدعاء الوطنى الذى يدعو به اللبنانيون ، وأما كمال جنبلاط فقد أصدر بياناً بصفته رئيساً للحزب الاشتراكى ، حيث دافع هذا البيان عن حوادث جبل الشوف والهرمل واتهم الحكومة بتوزيع السلاح على أنصار العهد القائم ، وكذلك إطلاق النار على سيارات المسيحيين واتهام الدروز بالقيام بذلك ، وهو مايجعل الحكومة تلعب دور المثير للفتنة الطائفية بالبلاد (١٤٧) .

وفى ١٠ أبريل ١٩٥٨م دعا مفتى لبنان وجوه الطائفة الإسلامية لمأدبة إفطار فى رمضان والتى اقتصرت على رجال المعارضة ، ولم يدع لها سامى الصلح رئيس الحكومة أو وزراءه المسلمين أو النواب المسلمين الموالين للحكومة ، وقد خطب فى هذا الجمع عبد الله اليافى وصبرى حمادة وصائب سلام ورشيد كرامى وأسعد الأسعد وبهيج تقى الدين والمفتى ، وأصدر المجتمعون بياناً أكدوا فيه على استنكار الوضع السياسى القائم والسخط على تصرف الحكومة الذى سبب الحوادث الدامية فى أنحاء البلاد ، ومقاومة كل عبث بالدستور بغرض التجديد لشمعون فى الرئاسة ، والتمسك بالميثاق الوطنى ، واستنكار الإنذار الذى وجهه رئيس الحكومة للعلماء ليمنعهم من تلبية دعوة المفتى(١٤٨) . وفى داخل المجلس النيابى وجدت الحكومة من يعترض على سياستها ، فقد تحدث النائب معروف سعد بمجلس النواب فى ١٥ أبريل ١٩٥٨م مؤكداً على أن فساد جهاز الحكم والتمييز بين المواطنين ، والسياسة الخارجية المشبوهة ، والصفقات التى يرتكبها المسؤولون ، وقضية تجديد الرئاسة هى سبب الحوادث الدامية بالبلاد ، وأن جميع الفتن والمؤامرات تدبر من الحكومة لهذه الغاية (١٤٩) . وأما البطريرك المعوشى فقد أكد فى تصريح له بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٥٨م على ضرورة تغيير حكومة لبنان الموالية للأمريكيين وتأليف حكومة جديدة تقف على الحياد ، هذا مع تأكيده أيضاً على رفض تجديد رئاسة كميل شمعون (١٥٠) .

---

(١٤٧) نفسه ، تقرير بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٨م .

(١٤٨) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، خطاب بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٨م .

(١٤٩) مذكرات أكرم الحورانى ، ج٤ ، ص٢٦١٤ .

(١٥٠) الأهرام ، بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٥٨م .

وأمام الهجوم الذى شنه الرئيس شمعون على المعارضة ووصفهم بالقلة الضالة ، ردت المعارضة عليه حيث اعتبر صائب سلام هجوم الرئيس ووصفه المعارضة بالقلة الضالة إنما يعبر عن القلة الضالة التى تتولى الحكم ، كما هاجمت صحف المعارضة الرئيس شمعون والحكومة وتساءلت عما تبقّى للعهد القائم بعد معارضة كل من البطريرك المارونى وكبار الشخصيات الإسلامية وشيوخ عقل الطائفة الدرزية له (١٥١) . والحقيقة فإن هذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن العلاقة بين شمعون والحكومة من جانب ، وبين المعارضة بكل طوائفها من جانب آخر ، كانت قد وصلت إلى طريق مسدود ، وبالتالى أصبح أمر الخلاص من عهد شمعون ، وكذلك الخلاص من حكومة سامى الصلح ، هو ضرورة تتطلبها عملية إنهاء أزمة الحكم فى لبنان .

ثالثاً : نهاية أزمة الحكم فى لبنان .

مثّلت قضية تعديل الدستور وإعادة انتخاب شمعون عبئاً ثقيلاً على كاهل الحكومة اللبنانية ، إذ بات واضحاً أن الرئيس يرغب في ذلك ، فقد رفض شمعون حين لقائه مع وفد " القوة الثالثة " في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧م مطلب إعلانه عدم رغبته في تجديد مدة رئاسته (١٥٢) وهذا يعني نيته في التجديد ، وهو ما أشار إليه السفير الأمريكي في بيروت ، والذي قال بأن الرئيس شمعون ربما يقرر السعي لإعادة انتخابه لأسباب تتحدث عن أن له سياسات موالية للغرب من المحتمل أن تكون معرضة للخطر إذا نجح شخص أقل منه قوة (١٥٣) . وقد أكد كميل شمعون هذا في تصريح له لإحدي الصحف الفرنسية قال فيه : " إنني لا أريد تجديد مدة رئاستي ، ولكنني إذا لم أتأكد من وجود رئيس بعدي قادر على تحمُّل المخاطر الجديدة المحيطة بلبنان فسوف أستجيب لنداء الوطن " (١٥٤) ، وهذا يتفق مع ما ذكره اللواء شهاب حين لقائه مع صائب سلام وبيير إده وهنري فرعون من أن شمعون يرغب في إعادة انتخابه للرئاسة لطموحه الشخصي ، ولاتصال ذلك بالسياسة الخارجية التى يتبعها (١٥٥) ،

---

(١٥١) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، خطاب بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٨م

(152) **Georg Kirk** , op. , cit. , p.p. 123- 124 .

(153) **F.R.,** Memorandum from offcier in charge of Lebanon – Syria Affairs to the director of the office of Near Estern Affairs ، January 17 , 1958 , Vol. XI , p. 5.

(١٥٤) **محمد حسنين هيكل** : سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨م ، ص٣٢١.

(155) **F.R.,** Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State, May 11, 1958, Vol. XI, p. 37.

ويتفق أيضاً مع ما قاله أكرم الحوراني بأنه كان واضحاً منذ البداية أن بريطانيا وحلف بغداد وراء دفع شمعون لتجديد رئاسته كي يبقي لبنان مركزاً للنفوذ البريطاني (١٥٦) .

ومع ذلك أكد السفير الأمريكي صعوبة تحقيق رغبة شمعون ، هذا على الرغم من تأكيده على أن الرئيس شمعون له القدرة على توفير أغلبية الثلثين في المجلس النيابى لتعديل الدستور للسماح له بإعادة انتخابه (١٥٧) ، ولعله كان يضع فى اعتباره الموقف الرافض لكثير من الزعامات السياسية والدينية المعارضة ومن ينتمي إليها فى الشارع اللبناني ، وهو الأمر الذي كان شمعون نفسه يضعه في الحسبان ، وبالتالي كانت استشارته للسفارة الأمريكية ببيروت فيما إذا كان بوسعه طلب معونة الأسطول السادس الأمريكي في حال إفلات زمام الأمن من يده إذا تطورت الأوضاع في البلاد قبل انتخابات الرئاسة ، وعلى الرغم من محاولة الحكومة نفي هذا الخبر الذي نشرته جريدة الأوبزرفر البريطانية ، إلا أن المعارضة أكدت حدوثه (١٥٨) ، وبصرف النظر عن صحة الخبر من عدمه فإن الشئ الذى أصبح باتاً هو صدق نية شمعون في التجديد ، وبالتالي جر عليه هذا حالة من الرفض من جانب المعارضة وكذلك صحفها التي بدأت تكتب بصورة واضحة ضد مشروع تعديل الدستور والتجديد لشمعون . ويعد نسيب المتني صاحب جريدة التلغراف أحد أبرز الصحفيين الذين عُرفوا بمعارضتهم لحكم شمعون وحكومة سامى الصلح ، وظل على معارضته رغم رسائل التهديد التي كانت تصله ، والتي وصلت إلي حد التهديد بالقتل إذا لم يتوقف عن معارضته لشمعون وحكومته ، وعلى أثر مقال كتبه يطالب فيه رئيس الجمهورية بالتخلي عن فكرة تجديد ولايته تم اغتياله في ٨ مايو ١٩٥٨ (١٥٩) .

وقد جاء هذا الحادث ليلقي بظلاله على العلاقة المتوترة القائمة بين المعارضة والسلطة الحاكمة ، فقد ألقي نواب المعارضة بالمجلس النيابي بتبعات مقتل نسيب المتني

---

(١٥٦) مذكرات أكرم الحوراني ، ج٤، ص٢٦١٥.

(157) F.R., Memorandum from offcier in charge of Lebanon – Syria Affairs to the Director of the office of Near Estern Affairs , January 17 , 1958 , Vol. XI , p. 6.

(١٥٨) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٣، محفظه رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢جـ١ ، تقرير بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٨م .

(١٥٩) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) ، محفظه رقم ٨٣٤ ، ملف رقم ١٠٣٧/٤٤٠/ ٥جـ٢ ، خطاب رقم ٦٧ بتاريخ ٢ يولية ١٩٥٨م . وأيضا : صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص١٦٨ خليل صابات : مرجع سابق ، ص٤٣٨ .

على الحكومة ، متهمين إياها بالتقصير في حمايته لا سيما أن مقتله قد سبقته محاولة فاشلة لاغتياله [١٦٠] ، وعلى أثر مقتله التقت المعارضة في يوم ١٠ مايو ١٩٥٨م ووضعت طلباً فورياً لاستقالة شمعون [١٦١] ، كما طالبت بحل مجلس النواب الي أن يتم انتخاب مجلس حتي يتسني له اختيار رئيس جمهورية يعبر عن اتجاه البلاد الحقيقي [١٦٢] ، وجري الحديث أيضا حول تغيير الحكومة فقد بحث أمر استقالة حكومة سامي الصلح على أن تحل محلها حكومة وحدة وطنية برئاسة فؤاد شهاب ، وكان تولي شهاب وهو مسيحي ماروني لرئاسة الوزارة على غير تقليد تولي هذا المنصب بمسلم سني سيصبح مقبولاً في ظل الظروف التي كان يعيشها لبنان ، خاصة أن تولّي شهاب الحكومة كان سيقضي على أي أمل لشمعون في إعادة انتخابه ، ولكن اللواء شهاب رفض هذا المطلب [١٦٣] ، ثم إن المعارضة دعت إلى الإضراب العام بالبلاد [١٦٤] ، ومن جانبها أبدت الصحف اهتماماً بالغاً بالحادث وشاركت في الإضراب فأحجمت عن الظهور لمدة ثلاثة أيام[١٦٥] .

على أية حال ، كان حادث قتل نسيب المتني بمثابة الشرارة التي أشعلت الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٥٨م ، وبالتالى وصول حالة الصراع بين المعارضة والحكومة إلى الصدام المسلح ، ففي ٩ مايو وقع أول إشتباك مسلح بين المتظاهرين ورجال الأمن في مدينة طرابلس ، وفي ١٢ مايو كانت الثورة قد بدأت تعم معظم مناطق لبنان ، حيث تطورت الأوضاع إلي معارك بين المعارضة والحكومة التي ناصرها الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الكتائب [١٦٦] ، وأمام ذلك ، لم يحاول شمعون التفاهم مع المعارضة ، فقد رفض مطلب المعارضة باستقالته والذي حمله إليه ريمون إده في يوم ١١ مايو ١٩٥٨م [١٦٧] ، إذ كان شمعون مقتنعاً بأن هناك خطراً يهدد كيان لبنان من الخارج ، ومتهماً

---

(١٦٠) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : محفظه رقم ٣٨ ، ملف رقم ٢/٧/٣٧١جـ١ ، تقرير بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٨م .

(161) F.R., Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State, May 11, 1958, Vol. XI, p. 37.

(١٦٢) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص١٦٨، وأيضا : محمد حسنين هيكل : مرج سابق ، ص ٣٢٢ .

(163) F.R., Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State, May 11, 1958, Vol. XI, p. 36.

(١٦٤) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : محفظه رقم ٣٨ ، ملف رقم ٢/٧/٣٧١جـ١ ، تقرير بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٨ .

(١٦٥) حازم عبد الحميد غالب : مرجع سابق ، ص٢١١.

(١٦٦) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص٢٢٥ .

(167) F.R., Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State, May 11, 1958, Vol. XI, p. 37.

في ذلك الجمهورية العربية المتحدة ، وأن هذا الخطر لا يمكن تجنبه إلا بالتحالف مع الغرب ، وأن الدرع الحقيقي الحامي للبنان في ظل هذه الظروف هو مشروع أيزنهاور [١٦٨] ، لذلك استدعي شمعون في ١٥ مايو ١٩٥٨م سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وشرح لهم الوضع القائم في لبنان وبيّن لهم أن الجمهورية العربية المتحدة تتدخل فى شئون لبنان الداخلية [١٦٩] ، ومع تأكد المعارضة من هذه الاتصالات وجّهت كتاباً إلى هؤلاء السفراء فيه من مغبة التدخل فى لبنان لأن الصراع داخلي ، وأن تأييد دول الغرب للحكومة اللبنانية نتيجته زيادة اشتعال نيران الحرب الأهلية فى البلاد [١٧٠] .

وفي ٢١ مايو ١٩٥٨م تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوي للجامعة العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة ، متهمة إياها بالتدخل في شئونها الداخلية [١٧١] ، ونتيجة لتعنت الجانب اللبنانى فشل عرض الأزمة على مجلس الجامعة العربية الذى انعقد فى دورة استثنائية فى مدينة بنغازى بليبيا ، وكانت المعارضة قد بعثت ببرقيات إلى مجلس الجامعة مستنكرة هذه الشكوي ، ومؤكدة على أنها ترجع إلى رغبة أصحاب السلطة فى الاستمرار بالحكم [١٧٢] . ومن جانب آخر ، تقدمت الحكومة اللبنانية بشكوي مماثلة إلي مجلس الأمن في ٢٢ مايو ١٩٥٨م ، وكان قرار المجلس إيفاد لجنة مراقبة دولية لمراقبة الحدود مع سوريا [١٧٣] ، ورداً على هذه الشكوي قامت المعارضة بإرسال برقيات استنكار إلى السكرتير العام للأمم المتحدة على أساس أن الشكوي هي محض افتراء وتعبر عن فقدان السلطة لثقة اللبنانيين المطالبين باستقالتها [١٧٤] .

ومع تطور الأحداث بدأت الاتهامات المتبادلة بين الحكومة والمعارضة ، فمع اتهامات الحكومة بتدخل الجمهورية العربية المتحدة بلبنان ، واتهام المعارضة بالارتباط بهذا التدخل ، عمدت المعارضة إلى الرد بأن الثورة داخلية وسببها سوء الأوضاع التي سببتها سياسة شمعون ورغبته في تعديل الدستور للتجديد لرئاسته ، وعمدت كذلك إلى مهاجمة الحكومة لطلبها التدخل الأجنبي بالبلاد ، مؤكدة أن الحكومة خسرت المعركة ، وأن قوات

---

(١٦٨) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص٢٢٧

(١٦٩) نفسه ، ص٣٢٨.

(١٧٠) نفسه ، ص ص ٣٣٩-٣٤٠ .

(١٧١) بطرس بطرس غالى: دراسات فى الدبلوماسية العربية، مكتبة الأنجلو لمصرية، القاهرة د.ت، ص١٩٤

(١٧٢) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص ٣٤٠.

(١٧٣) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص١٧٦

(١٧٤) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص ص ٣٤٠-٣٤١ .

الشعب أصبحت تسيطر على معظم أجزاء لبنان ، واتهمتها بأنها غير شرعية هي وأعلى سلطة بالبلاد بعد إعلان الثورة ضدها في جميع أنحاء لبنان ، وأنها لم تعد تمثل الشعب ، وأن قراراتها أصبحت غير شرعية ومخالفة للقانون والدستور ، وأن المعارضة هي الحكومة الشرعية بالبلاد (١٧٥)، وقد حاول الرئيس شمعون إعطاء الصراع صورة طائفية ، إلا أن تأييد البطريرك المعوشى للمعارضة ، وكذلك انتقاده للفساد في الإدارة الحكومية قد حد من هذا الادعاء (١٧٦).

على أية حال ، عمدت الحكومة أثناء فترة الصراع إلي فرض الرقابة على الصحف بغير سند قانوني لأن الأحكام العرفية لم تعلن بالبلاد ، وإنما فُرضت الرقابة بناءاً على اتفاق بين الصحفيين ووزارة الأنباء يتم بمقتضاه عرض المادة الصحفية على الرقيب قبل طبعها ، وحُددت المواضيع التى يحظر على الصحف الخوض فيها ، وصدر بلاغ من وزارة الأنباء تضمن تحديد هذه المواضيع من حيث : كل ما يخص التحركات العسكرية والتدابير التي تتعلق بالسلامة العامة ، وكل ما من شأنه إثارة النعرات الطائفية ، وكل ما يشتم منه التحريض على الإضراب أو الدعوة للتمرد والعصيان ، وقد استخدمت الحكومة الرقابة فى مصلحتها وللدفاع عن آرائها وسياستها ، واتخذت الرقابة وسيلة لتشويه الصحف المعارضة ، وتركت الصحف الموالية تكتب ما تشاء ، ورغم التزام الصحف بقرار الرقابة إلا أنها كثيراً ما تعرضت للمصادرة ، وإصدار مذكرات الاعتقال بحق رؤساء التحرير ، وقد حدث ذلك لصحف " التلغراف " و" الشرق " و" نداء الوطن " و" الصياد " و" الديار " ، وتم توقيف بعض الصحف عن الصدور مثل جريدة " الكفاح " ونداء الوطن " كما تعرضت الصحف للمضايقات في التوزيع ، وتم تخريب مقرات بعض الصحف ، هذا في الوقت الذي زاد فيه نشاط الصحف المواليه للحكومة (١٧٧) ، ثم إن الاعتقالات طالت الصحفيين ، فقد اعتقل " نصير أبو مراد " المحرر بجريدة الدنيا الجديدة وأُحيل للمحاكمة العسكرية ، كما تعرَّض " عبد الغني الخطيب " المحرر بجريدة الكفاح للاعتداء عليه من أنصار الحكومة ، ثم إن " غسان تويني " صاحب جريدة " النهار " كان قد امتنع عن كتابة

---

(١٧٥) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظه رقم ٣٧ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣جـ١ ، تقرير بتاريخ ٣ يولية ١٩٥٨ .

(١٧٦) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص١٧٢.

(١٧٧) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظه رقم ٣٧ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣جـ١ ، تقرير بتاريخ ٣ يوليه ١٩٥٨.

نفسه ، تقرير بتاريخ ١٠ يولية ١٩٥٨.

مقاله اعتراضاً على الرقابة على الصحف [١٧٨] . وإلى جانب الصحف كثر عدد الإذاعات السرية فى لبنان حتى بلغ أربع إذاعات ، ومنها إذاعة " صوت لبنان الحر " و " صوت العروبة " التى كانت تؤيد المعارضة و " صوت لبنان " التى كانت تؤيد الحكومة ، وقد اتهمت الصحف المواليه للحكومة روسيا بتزويد المعارضة بهذه الأجهزة الإذاعية [١٧٩] .

ومن جانب آخر ، ازدادت حالة البلاد الاقتصادية سوءاً خلال هذه الآونة ، فقد أصدرت الحكومة سندات جديدة على الخزانة بقيمة ستة ملايين ليرة لبنانية ، وتدهورت الليرة اللبنانية وشرع كثير من أصحاب الأموال فى تحويل أموالهم إلى الخارج ، وقد استغلت صحف المعارضة هذه الوضعية الاقتصادية السيئة ضد الحكومة وأخذت تروج لها ، متحدثة عن أن البلاد تسير فى طريق الهوة والإفلاس من جراء سياسة شمعون وحكومته التى أدت إلى إضعاف الاقتصاد اللبنانى ، ودللت الصحف المعارضة على كلامها بأن الحكومة لم تستطع أن تصرف مرتبات الموظفين ، وأنها تُصدر نقداً بدون تغطية مما سيؤدى إلى التضخم واستمرار تدهور العملة اللبنانية بين النقد الدولى ، والحقيقة أن ظروف الحرب كانت سبباً رئيسياً فى هذه الوضعية الاقتصادية الحرجة التى وجدت الحكومة فيها نفسها واستغلتها ضدها المعارضة ، حيث استمرت حالة الإضراب الشامل ، وتوقفت المعاملات التجارية ، وتكدست البضائع فى الجمارك ، وضاع موسم الاصطياف ، وتلف الموسم الزراعى وخصوصاً موسم التفاح ، وتوقف التجار عن دفع ديونهم ، وصعب أمر جباية الضرائب منهم ، وتوقف المغتربون عن إرسال أموالهم [١٨٠] .

ومع استمرار حالة الضراع ، وتأثر الحكومة به لدرجة تقديم رشيد بيضون وزير الدفاع وبشير العشمان وزير البرق والهاتف والبريد استقالتيهما من الحكومة فى ٢٣ مايو ١٩٥٨م إعراباً عن عدم استطاعتهما العمل فى الظروف القائمة فى البلاد [١٨١] ، بدأت تظهر بعض الحلول للأزمة ، فقد اقترحت جبهة الاتحاد الوطنى المعارضة قيام حكومة انتقالية مؤقتة تتولى سلطات رئيس الجمهورية بعد استقالة شمعون ، على أن تتألف هذه الحكومة من المعارضة وبعض العناصر الحيادية ، وأن تقوم بإصلاحات جوهرية فى

---

(١٧٨) نفسه ، تقرير بتاريخ ١٦ يوليه ١٩٥٨م .
(١٧٩) نفسه ، تقرير بتاريخ ٣ يوليه ١٩٥٨م .
(١٨٠) نفسه ، تقرير بتاريخ ١٠يوليه ١٩٥٨م .
(١٨١) نفسه (سفارة مصر بجده) ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظه رقم ٤١ ، ملف رقم ١٠٣٧/٤٤٠/٥جـ٥ ، تقرير بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٥٨م . وأيضا : صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص ١١٠.

جهاز الإدارة ، وأن تُعدل قانون الانتخابات بقصد توسيع التمثيل النيابى وإيجاد الضمانات الكافية لحرية هذا التمثيل [١٨٢] . كما قدَّم الوسطاء اقتراحاً يقضى باستقالة حكومة سامى الصلح باعتباره طرفاً رئيسياً فى النزاع ، وممثلاً للفريق الذى وقف موقف العداء من المعارضة ، واقترحوا اسم فؤاد شهاب باعتباره شخصية محايدة يثق فيها الجميع ، وهو يستطيع أن يحدث توازناً حتى ينهى شمعون مدة حكمه [١٨٣] ، وقد جرى الحديث حول ذلك خلال لقاء جمع بين فيليب تقلا أحد نواب المعارضة وبين سفراء انجلترا وفرنسا حيث قال فيليب بأنه نيابة عن صائب سلام وعبد الله اليافى ورشيد كرامى أعضاء المعارضة ينقل مقترحات تتحدث عن قيام شمعون بتشكيل حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامى أو حسين العويني ، هذا مع ما أبدته بعض الأصوات كعبد الله اليافى من أن المعارضة يمكن أن تقبل بحكومة يرأسها فؤاد شهاب ، وقد تدخلت جماعة " القوة الثالثة " لدى سفراء انجلترا وفرنسا لمخاطبة شهاب كى يتولى رئاسة حكومة جديدة بلبنان [١٨٤] ، إلا أن هذا الأمر لم يتم بعد الاعتراض عليه ورفض اللواء شهاب له [١٨٥] .

ومع كل هذه الحلول ظل الوضع متجمداً بالنسبة للوساطة واستمرت العمليات العسكرية بين الجانبين ، حيث كان السبب الرئيسى الذى وصل بالموقف الداخلى إلى هذه الدرجة يرجع إلى أن المعارضة كانت ترفض أى حل لا يقوم على تخلّى رئيس الجمهورية عن منصبه ، والوسطاء كانوا على استعداد لقبول التباحث فى أى شئ ماعدا البحث حول تخلى رئيس الجمهورية عن منصبه لأنه رئيس البلاد الشرعى ، وعلى المعارضة الرجوع إلى الشرعية [١٨٦] ، والنتيجة طلب السلطة اللبنانية التدخل الأمريكى فى الأزمة ، ففى ١٤ يولية ١٩٥٨م أرسل الرئيس شمعون للحكومة الأمريكية طلباً للتدخل فى لبنان ومستنجداً بقوله : " إذا لم تبادر القوات الأمريكية بنجدة الحكومة اللبنانية خلال ٤٨ ساعة فإنكم ستجدوننى مقتولاً " [١٨٧] . وقد لبت الحكومة الأمريكية هذا الطلب حيث أصدر الرئيس الأمريكي فى ١٥ يولية ١٩٥٨م أمراً بإرسال قوات أمريكية إلى لبنان [١٨٨] ، وبررت

---

(١٨٢) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .

(١٨٣) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص١٧٣ .

(184) **F.R.**, Telegram from the Embassy in Lebanon to the Departement of State , May 28, 1958 , Vol. XI , p.78.

(١٨٥) مذكرات أكرم الحوارني ، ج٢، ص٢٦٥٠.

(١٨٦) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص ص ٣٣٨-٣٣٩ .

(١٨٧) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ص ١٧٩-١٨٠ .

(١٨٨) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ، ص ٣٣١ .

الحكومة الأمريكية إنزال قواتها هناك بأنه إجراء اتخذ بناءاً على طلب الحكومة اللبنانية [١٨٩] وصدر بيان يقول : " استجابة لمناشدة الحكومة اللبنانية أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها إلى لبنان لحماية أرواح المدنيين الأمريكيين ، ولتشجيع الحكومة اللبنانية على الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله " [١٩٠] .

وقد أكدت الحكومة اللبنانية على لسان رئيسها سامى الصلح بأن بلاده طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق المادة رقم ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بعد أن عجز مجلس الأمن والمراقبون الدوليون عن فعل شئ إزاء شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة [١٩١] ، وقد تباين الموقف من التدخل الأمريكى بلبنان ، فقد أيد الموالون والصحف الموالية للحكومة هذا التصرف واعتبروه سبيلاً للحفاظ على استقلال لبنان ، بينما استنكرت الغالبية العظمى وبخاصة المعارضة هذا التدخل ، وحتى من كان يُحسب على الحكومة عارض هذا التدخل ، فقد استنكر عادل عسيران رئيس المجلس النيابى هذا العمل ، وأرسل برقية استنكار إلى مجلس الأمن والمسئولين الأمريكيين ، كما هاجمت صحف المعارضة هذا التدخل [١٩٢] .

ومع تطور الأزمة وضعف أمل الرئيس شمعون تجاه تعديل الدستور وبالتالى تجديد رئاسته ، وإعلانه بنفسه فى يولية ١٩٥٨م عدوله عن قرار تعديل الدستور وكذلك عن أمر إعادة انتخابه [١٩٣] ، ووصول " روبرت مورفى " مبعوث الرئيس الأمريكى إلى بيروت فى ١٧ يولية ١٩٥٨م واجتماعه مع الحكومة اللبنانية ومع المعارضة ، وبالتالى تعرّفه على أصل الأزمة [١٩٤] ، وتصريحه بعدها بأن الولايات المتحدة لا تدعم أى مرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية ، وأنها تعتبر هذا الأمر خاصاً باللبنانيين وحدهم . أصبح أمر اختيار شخصية لبنانية لخلافة شمعون مطروحاً للبحث ، وبالتالى بدأ " مورفى " فى جس نبض مختلف الأوساط حتى يتفق الموالون للحكومة والمعارضون على ترشيح شخصية

---

(١٨٩) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ١٨٠ .
(١٩٠) مذكرات أيزنهاور ، ص٢٠٢ .
(١٩١) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص ٣٤٥.
(١٩٢) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظه رقم ٣٧ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣جـ١ ، تقرير بتاريخ ١٦يوليه ١٩٥٨ .
(١٩٣) مذكرات أيزنهاور ، ص ١١٠ .
(١٩٤) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص ص ٢٥٤-٢٥٥.

يختارونها لرئاسة الجمهورية [١٩٥] ، ونظراً للعديد من الاختلافات التى دارت حول من يمكنهم الترشح مثل فؤاد شهاب ، والدعوة لبعض من لا يجوز لهم الترشح كبشارة الخورى ، والحديث عن أن الشعب لا يريد من الرئيس شمعون أن يترك الحكم [١٩٦] ، فإن الجلسة التى كان مقرراً لها يوم ٢٤ يولية ١٩٥٨م لاختيار رئيس الجمهورية الجديد تم تأجيلها إلى جلسة ٣١ يولية ١٩٥٨م [١٩٧] .

ورغم طرح اسم اللواء فؤاد شهاب كرئيس جديد للبنان خلال هذه الفترة ، فإن الحديث قد كثر قبل جلسة انتخاب الرئيس فى ٣١ يولية ١٩٥٨م ، فالموالون الذين باءوا بالفشل فى معركة تجديد الرئاسة لشمعون حاولوا أن يركزوا جهودهم لانتخاب رئيس جديد يتابع سياسة العهد القائم ولا سيما فى ناحية السياسة الخارجية ، فعمدوا إلى التهديد بأنه ما لم تتفق معهم سائر الأحزاب على مرشح معين فإنهم سيحضرون جلسة ٣١ يولية ويتفردون بانتخاب الرئيس الجديد بما لهم من أكثرية نيابية داخل المجلس ، وأما المعارضة فقد حرصت منذ البداية على إحباط مناورات الموالين فلم تعلن رسمياً عن اسم مرشحها ، وقد حدد صائب سلام موقف المعارضة من حضور جلسة ٣١ يولية بشروط ثلاثة ، وهى : اعتزال شمعون فوراً وجلاء القوات الأمريكية وتكليف حكومة حيادية ، وقد ازداد الموقف جلاء من جانب المعارضة فى البيانين اللذين أصدرهما كمال جنبلاط وجبهة الاتحاد الوطنى وكانا بمثابة البرنامج الإصلاحى الشامل الذى تطالب المعارضة أى رئيس جديد للجمهورية بأن يتبناه [١٩٨].

وبالتالى أصبحت الصورة تتحدث عن عدم اتفاق تام من جانب المعارضة لترشيح فؤاد شهاب رغم أن الأكثرية كان لها موقف إيجابى تجاهه لاعتباره خطوة تمهيدية فى سبيل حل الأزمة ، بينما حاول المتطرفون من أنصار شمعون تأجيل جلسة اختيار الرئيس مستغلين محاولة اغتيال سامى الصلح فى يوم ٢٩ يولية ، وذلك لحين استقرار الأمن واستتبابه وهو ما كان يؤيده سامى الصلح رئيس الحكومة ، وكان شمعون يؤيده أيضاً ،

---

(١٩٥) نفسه ، ص٢٥٦.

(١٩٦) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظه رقم ٣٧ ، ملف رقم ٨٦/٧٥٣ / ٣جـ٢ ، خطاب بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٨م .

(١٩٧) حمدي الطاهري : مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

(١٩٨) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت): ميكروفيلم رقم ٢٦ ، محفظة رقم ٣٩ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٤ ، خطاب رقم ١٣٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.

لولا تدخل المبعوث الأمريكي "مورفي" الذى استقر رأيه عند ضرورة انتخاب اللواء شهاب كمخرج للأزمة ، مما دفع كميل شمعون إلى أن يصدر تعليمات للنواب الموالين له بحضور جلسة يوم ٣١ يولية وانتخاب شهاب رئيساً ، بينما أصر سامى الصلح على موقفه . ومن جانب المعارضة رفض بعض رجالها مثل عبد الله اليافى انتخاب شهاب رئيساً على أساس أن شهاب لم يساعد الثورة (١٩٩). وعند انعقاد المجلس النيابى فى جلسته بتاريخ ٣١ يولية ١٩٥٨م لانتخاب رئيس الجمهورية ، حضر الجلسة ٥٦ نائباً وتخلف بعض النواب ومعهم رئيس الوزراء سامى الصلح ، وتليت عند افتتاح الجلسة المواد الدستورية المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية ثم أجريت عملية الاقتراع فنال شهاب ٤٣ صوتاً وريمون إده ١٠ أصوات مع بطلان ثلاثة أصوات ، وفور إعلان هذه النتيجة شرع عادل عسيران بإعلان فوز شهاب بالرئاسة ، ولكن البعض قال بأن اللواء شهاب لم ينل الأغلبية أو لم يحز على النصاب ، لذلك أعاد المجلس عملية الاقتراع ، وقد أسفرت عن فوز اللواء شهاب بالرئاسة حيث نال ٤٨ صوتاً وريمون إده عدد ٧ أصوات ، مع بطلان صوت واحد ، وبذلك أعلن عادل عسيران انتخاب شهاب رئيساً للجمهورية (٢٠٠).

وعقب انتخاب فؤاد شهاب للرئاسة أصبح السؤال المطروح هو موقف شمعون وحكومته من الإستمرار فى السلطة حتى نهاية مدة حكمه من عدمه ، ففى لقاء جمع صائب سلام مع المبعوث الأمريكى "مورفى" سأله الأخير عن الخطوة التالية بعد انتخاب شهاب ، فرد سلام قائلاً: بوجوب رحيل شمعون عن الحكم وتسلم شهاب مهام الرئاسة ، وتأليف حكومة من المعارضين والحياديين لتنفيذ برنامج الثورة (٢٠١) ، ولكن هذا لم يكن يوافق مطلب الأمريكيين ، فقد ذكر عبد الله اليافى بأنه يعتقد أن الأمريكيين متمسكون بالشرعية وبضرورة بقاء شمعون فى الحكم إلى نهاية مدة ولايته (٢٠٢) ، وكان الرئيس شمعون قد أدلى بتصريح فى يوم أول أغسطس ١٩٥٨م جاء فيه :" لست مستعداً للاستقالة حتى نهاية مدتى " ، على اعتبار أن كل ما حدث كان قد تم بطريقة دستورية ، ويقصد بذلك انتخاب شهاب رئيساً ، لذلك ظل على مطلبه باستكمال مدته الدستورية ، ولعل ما دفعه إلى

---

(١٩٩) نفسه .

(٢٠٠) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٤ ، محفظة رقم ٣٦ ، ملف رقم ٢/٨١/٨٥٣ جـ٥ ، تقرير بتاريخ أول أغسطس ١٩٥٨م.

(٢٠١) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٦ ، محفظة رقم ٣٩ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٤ ، خطاب رقم ١٣٥ بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٨م.

(٢٠٢) نفسه ، خطاب رقم ١٣٧ بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٥٨م.

القول بذلك هى الضمانات التى قدمتها له الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٣) ، حيث كانت الولايات المتحدة تسعى فى سبيل ذلك ، فقد ذكر السفير الأمريكى فى بيروت بأن السفير الفرنسى سيلتقى فى صباح يوم ٢٩ مايو ١٩٥٨م البطريرك المعوشى لإعادة التأكيد على رغبة بلاده والولايات المتحدة الأمريكية فى أن يظل شمعون فى السلطة حتى نهاية فترته الدستورية رئيساً للبلاد ، وأن يستخدم البطريرك نفوذه على المعارضة لأجل ذلك (٢٠٤) ، كما تحدث السفير الأمريكى فى ذلك مع سليم لحود والذى أكد له على أن جميل مكاوى وزير المالية السابق وإميل البستانى تلقيا تأكيدات من البطريرك المعوشى على أنه سيوافق على بقاء الرئيس كميل شمعون فى منصبه حتى نهاية فترة ولايته الدستورية (٢٠٥).

ومن جانبها انتقدت المعارضة هذا الإصرار من جانب شمعون على البقاء فى الحكم إلى نهاية مدة رئاسته ، فقد صرح صائب سلام لمندوب وكالة الأنباء العربية فى ١١ أغسطس ١٩٥٨م بأنه يستغرب تعنت شمعون فى البقاء بالحكم ، وفى بيان لمؤتمر الأحزاب والهيئات وبعض الشخصيات السياسية انتقدوا فيه تشبث الرئيس شمعون بالبقاء فى الحكم حتى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨م وأكدوا على أنه لا شرعية ولا صفة للأعمال التى يمارسها الرئيس شمعون وحكومته بعد تاريخ ٣١ يولية ١٩٥٨م سواء كان فى الحقل الداخلى أو الخارجى لأنهما كسلطة لم تعد تمثل لبنان ، وتعد باطلة وغير ملزمة للشعب اللبنانى ، وطالبوا الرئيس الجديد فؤاد شهاب بممارسة سلطته فعلياً ليعود الاستقرار إلى البلاد ، وقد وقّع على البيان حزب التقدم الاشتراكى وحزب الاتحاد الدستورى وحزب الهيئة الوطنية وحزب النجادة وحزب الجبهة الشعبية وحزب المؤتمر الوطنى (٢٠٦) .

وأما الحكومة فإن رئيسها سامى الصلح كان قد اتخذ موقفاً عدائياً صريحاً من انتخاب شهاب رئيساً للجمهورية ، وحاول الطعن فيه بعدم الدستورية باعتبار أن شهاب رشح لانتخابات الرئاسة أثناء توليه وظيفة عامة ، كما إعتبر الانقلاب المفاجئ فى موقف شمعون والموالين تجاه ترشيح شهاب مؤامرة دبرت لطعنه من الخلف ، وأعلن تمسكه بالحكم بحجة ضرورة استمرار الشرعية بكامل أجهزتها حتى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨م ، وتصريحه بذلك كان

---

(٢٠٣) نفسه ، خطاب رقم ١٣٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.

(204) **F.R.,** Telegram from the Embassy in Lebanon to the Departement of State , May 28, 1958, Vol. XI, p. 79.

(205) **Ibid**, p. 78.

(٢٠٦) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٦ ، محفظة رقم ٣٩ ، ملف رقم ١٠٣٧/٤٤٠/٥ جـ٤ ، خطاب رقم ١٤٠ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.

بعد أن تأكد من عزم شمعون نفسه على البقاء فى الرئاسة حتى نهايـــة مدتـــه الدســـتورية ، وكذلك رغبة الرئيس فى الاحتفاظ بالوزارة القائمة ، حيث أكد سامى الصلح فى تصـــريح له فى ٤ أغسطس ١٩٥٨م بأنه كان قد تقدم باستقالته إلى الرئيس شمعون ولكن الأخيـــر رفضها ، ومع ذلك فإن موقف سامى الصلح الراغب فى استمرار وزارته لـــم يكـــن موضـــعاً للارتياح التام لدى الوزراء وكثير من النواب ، فقد تباحث مجلس الوزراء اللبنانى فـــى أمـــر استقالة الوزارة حيث اختلف الوزراء بسببها ، فمنهم من أيدها وبادر بتقديمها ، حيـــث قـــدم بيير إده وزير المالية استقالته ، وتلاه بشير الأعور وزير العدل ، بينما رفض البعض الآخـــر الاستقالة وأعلن اعتزامه البقاء فى الحكم وعلى رأسهم جوزيف شادر وزير التصـــميم ، كمـــا هاجم فريق من النواب وبتأييد من رئيس المجلس عادل عسيران الحكومة ورئيســـها وســـعوا لعقد دورة استثنائية بغية إسقاط الحكومة داخل المجلـــس ، وكـــاد الســـعى أن يـــنجح لـــولا اصطدامه بمعارضة الرئيس شمعون (٢٠٧).

على أية حال ، فإن المطالبة باستقالة الحكومة تجمعت حولها مجموعة من الأسباب ، والتى كان منها ضغط الرأى العام اللبنانى الذى يوجهه زعماء المعارضـــة وتعبِّـــر عنه الصحافة اللبنانية وحتى الموالية منها ، وما تردد فى مجلس النواب من أنه فـــى حالـــة فشل المساعى الودية المبذولة لحمل الوزارة على الاستقالة فإن النية تتجه إلى المطالبة بفـــتح دورة استثنائية بتشجيع عادل عسيران رئيس المجلس لسحب الثقة مـــن الحكومـــة ، ثـــم إن أكثرية الوزراء أصبحوا لا يشاركون سامى الصلح الرغبة فى البقاء ، وبدأت عملية استقالات فردية من الوزارة تحدث ، وهو ما أضعف موقف المنادين ببقاء الوزارة ، وزاد علـــى ذلـــك موقف الضد الذى وقفه التجار والصناع من الحكومة ، والذين كـــانوا قـــد اجتمعـــوا فـــى ٤ أغسطس وبحثوا مصير الوزارة ، وضرورة إفساح المجال أمام حكومة وطنية وفقاً للقرار الذى سبق أن اتخذوه كخطوة أساسية لإعادة الثقة والاستقرار فى لبنان ، وقـــد عرضـــوا فكرة الإضراب الشامل فيما لو ماطلت الحكومة فى الاستقالة وإن كانوا قد عـــدلوا عـــن هـــذا الإضراب (٢٠٨). كما إن المعارضة فى إصرارها على تغيير الحكومة وتكوين حكومـــة جديـــدة كانت تبغى الإسراع فى تصفية العهد القائم وعدم ترك الفرصة لشمعون للبقـــاء حتـــى نهايـــة

(٢٠٧) نفسه ، تقرير بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٨م.
نفسه ، خطاب رقم ١٣٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.
(٢٠٨) نفسه ، تقرير بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٨م.

حكمه فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨ (٢٠٩).

ومع ذلك ، فإن الانقسام حول مصير الحكومة بدا واضحاً فى ذلك الوقت ، وبصفة خاصة بالمجلس النيابى ، والذى انقسم أعضاؤه إلى ثلاثة اتجاهات بالنسبة للحكومة : فالأول وهو اتجاه المعارضين كان يرمى إلى إسقاط الحكومة وتكوين حكومة يرأسها أحد المعارضين ويشترك فيها المعارضون والحياديون ، والثانى وهو اتجاه الموالين كان يرمى إلى تأييد أى موقف يتخذه شمعون ، وهم يدعون للإبقاء على الشرعية إلى النهاية ، وبالتالى بقاء حكومة سامى الصلح ، والثالث وهو اتجاه النواب الحياديين وعلى رأسهم عادل عسيران كانوا يعملون على إسقاط الحكومة ويعدون لعقد دورة استثنائية لإسقاطها ، ويترددون بأنهم غير عابئين بأمر التهديد بحل المجلس فى حالة أصرارهم على عقد الدورة الاستثنائية لحجب الثقة عن الحكومة . وفى حين استمرت الصحف الموالية فى الدفاع عن حكومة سامى الصلح وعن ضرورة بقائها حتى نهاية عهد شمعون ، وإظهار أن سامى الصلح يتمتع بثقة الشعب ، فإن الصحف المعارضة استمرت فى مهاجمتها للحكومة ، والمطالبة بضرورة ذهاب العهد القائم كحل أساسى للأزمة فى لبنان (٢١٠).

ومن جانب آخر ، قامت حركة وساطة من أصدقاء سامى الصلح كان هدفها إزاحة الصلح عن موقفه المتصلب ، وذلك بدعوته إلى أخذ المبادرة لإنهاء الأزمة ووضع حد لها ، وذلك بتقديم استقالته ومطالبته شمعون بالاستقالة أيضاً ، على اعتبار أن التمسك بالشرعية يكون مقبولاً إذا كان منسجماً مع المصلحة العامة ، وتمسكه بشرعية الحكم ليس فى مصلحة البلاد بعد انتخاب شهاب من الموالين والمعارضين على السواء ، وقد تعددت أطراف الوساطة فى هذا الصدد ، ففضلاً عن عادل عسيران كان هناك هنرى فرعون وأنور الخطيب وبعض النواب المحايدين ، وإن اختلفت وساطة عسيران عن وساطة هنرى فرعون ، فالأول كان يبذل مساعيه على أساس تغيير حكومة سامى الصلح ، وأما الثانى فعلى أساس ذهاب شمعون والصلح معاً ، وعسيران كان يهدف من وساطته إلى حل للخطوة الثانية بعد نجاح شهاب فى جلسة ٣١ يولية ١٩٥٨م كرئيس للجمهورية (٢١١). ثم إن مبادرات شخصية للوساطة كانت قد جرت فقد ذكر صلاح عبوشى مدير مكتب سامى الصلح بأنه طلب هو ونور

---

(٢٠٩) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٧ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣ جـ٢ ، خطاب بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.

(٢١٠) نفسه .

(٢١١) نفسه .

الدين مدور وسميح عكاوى من سامى الصلح الاستقالة وحاولوا إقناعه بذلك ، إلا أنه رفض وقال : " لن أطعنه فى ظهره " ، وهو يقصد بذلك الرئيس شمعون (٢١٢).

ورغم هذه الوساطة فإن الأزمة لم تُحل ، وقد تأكد ذلك من خلال تصريحات الوسطاء مثل عادل عسيران وهنرى فرعون وكل المعارضين والموالين على السواء ، بل إن الحكومة مضت فى سياستها بصورة طبيعية ، هذا على الرغم من أنه من المفروض ألا تتصرف هذه الحكومة فى أى قضية سياسية أو عمل إدارى أو تنظيمى ما عدا ما يتطلبه أمر تصريف الأمور اليومية التى لا مفر من القيام بها ، وبصورة مؤقتة ، ومع فشل الوساطة برزت فكرة الوزارة الانتقالية ، وكان عادل عسيران فى مقدمة الداعين لتشكيل الوزارة الانتقالية وأجرى بشأنها اتصالات مع البطريرك المعوشى والسفير الأمريكى وشمعون ، وكانت الغاية من وراء ذلك أن تكون حلاً وسطاً يساعد على إفساح المجال أمام اللواء شهاب لمباشرة تصفية الأزمة وأن الطابع الانتقالى ينسجم مع الظروف التى تجتازها البلاد ، وقد اصطدمت محاولاتهم بتضارب الآراء حول شروط ومهام الوزارة الانتقالية حيث برزت عدة اتجاهات حول ذلك ، فالرئيس شمعون وأنصاره أرادوا أن تكون ذات طابع حيادى فتشكل من ثلاث أو أربع من الشخصيات التى لم يسبق لها العمل بالسياسة ، وأما المعارضة فقد اشترطت اعتزال الرئيس شمعون أولاً ، إذ يرفض هؤلاء التعاون مع أية وزارة يصدر مرسوم تشكيلها من شمعون وتتلقى أوامر منه ، وأن تكون الوزارة حيادية سياسية وليست حكومة موظفين ، وأن تتألف من المعارضة وشخصيات حيادية ترضى عنها المعارضة برئاسة رشيد كرامى ، وأما الوسطاء وفى مقدمتهم عادل عسيران وهنرى فرعون فاشترطوا أن تُشكل الوزارة الانتقالية من حياديين يرضى عنهم جميع الفرقاء مع إقناع شمعون بمغادرة البلاد فور تشكيل الوزارة (٢١٣) .

ومع تصميم شمعون على البقاء حتى نهاية ولايته ، والتى دلل عليها بالعديد من التصريحات سواء للصحفيين الأجانب أو الوسطاء كان حرصه أيضاً على بقاء سامى الصلح وحكومته ، وإذا كان قد ماشى عادل عسيران فى أمر تغيير الحكومة فإنه أراد صرف النواب عن بحث طلب عقد دورة استثنائية لطرح الثقة بحكومة سامى الصلح ، ويرجع تمسك شمعون بحكومة الصلح إلى أن تأليف حكومة انتقالية كان سيؤدى إلى إثارة عدد من

---

(٢١٢) صلاح عبوشى: مصدر سابق ، ص ١٤٤ .

(٢١٣) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت): ميكروفيلم رقم ٢٦ ، محفظة رقم ٣٩ ، ملف رقم ١٠٣٧/٤٤٠/٥ جـ٤ ، خطاب ١٣٩ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م .

المشاكل ، والتى منها رغبته فى عدم إشراك شهاب فى الحكم بواسطة تدخله فى أمر تشكيل الحكومة الانتقالية التى سيكون له رأى فيها ، وتقوية موقف المعارضة والتقليل من قوة الموالين له مما يؤدى إلى انفضاض الكثيرين من حوله لتحسين علاقاتهم بالنظام الجديد ، ورغبة شمعون فى خدمة أنصاره من الموظفين خلال المدة المتبقية له فى الحكم لأن تغيير الوزارة ليس فى صالحهم ، هذا فضلاً عن أنه يضمن سامى الصلح كرئيس للوزراء (٢١٤).

وبذلك يمكن القول إن محاولات إسقاط حكومة سامى الصلح قد فشلت ، ولذا مضت الحكومة فى ممارسة عملها ، فأصدر مجلس الوزراء قراراً برفع الرقابة على الصحف ، وأعادت الحكومة تسيير خط سكة حديد بيروت – دمشق ، وقامت بغير ذلك من الأعمال التى دللت بها على بقائها فى السلطة على خلاف ما كانت تريد المعارضة (٢١٥) ، ومن جانبها وافقت المعارضة بعد لقاء جمع بعض رجالها مثل صائب سلام مع الرئيس المنتخب فؤاد شهاب والبطريرك المعوشى لتنفيذ ما أطلقوا عليه اسم " التسهيلات الاقتصادية " التى تشمل فتح الأسواق جزئياً ، وفتح طريق بيروت دمشق ، وإعادة حركة المرفأ ، كما وعد سلام بوقف الحملات الإذاعية على الحكومة ، لإزالة التوتر الناشئ فى النفوس ، وذلك لقاء تعهد الرئيس المنتخب فؤاد شهاب بتقديم ضمانات للمعارضة قوامها تجميد مذكرات التوقيف والملاحقات القضائية وسحب قوات البوليس والدرك والاستعاضة عنها بفرق الجيش لتتولى المحافظة على الأمن بالبلاد (٢١٦).

على أية حال ، فإن فشل محاولات إسقاط حكومة الصلح ، وبالتالى استمرارها فى السلطة حتى نهاية حكم شمعون فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨م أدى إلى انصراف الساسة اللبنانيين إلى البحث حول أمر تشكيل الوزارة التى ستخلف وزارة سامى الصلح ، فقد استمر الرئيس المنتخب فؤاد شهاب فى الاجتماع بمختلف الأوساط السياسية من معارضين وموالين وحياديين ونواب ، واستمع إلى آرائهم حول تأليف الوزارة المقبلة ، حيث أجمع المعارضون

---

(٢١٤) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٥ ، محفظة رقم ٣٧ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣ جـ٢ ، خطاب بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨م.

(٢١٥) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٥/٤٢٠/١٠٣٧ جـ٥ ، تقرير رقم ١٥٠ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٥٨م.

(٢١٦) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ ، تقرير بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٨م.

نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٥ ، خطاب بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٨م.

على ضرورة تأليف الوزارة منهم ومن أشخاص حياديين ليتمكنوا من الانسجام معهم ، وذلك حتى تتمكن الحكومة التى ستشكل من مواجهة الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتقها ، وقد رشح المعارضون رشيد كرامى لتولي رئاسة الحكومة ، وأما الموالون فقد توجّسوا خيفة من تفاهم الرئيس المنتخب فؤاد شهاب مع المعارضة فأثاروا مسألة الضمانات التى يمكن لشهاب أن يكون قد قطعها على نفسه للمعارضة ، وطالبوا بأن تتولى الوزارة شخصيات حيادية ، وذكّروا الرئيس المنتخب بأن أغلبية المجلس النيابى تتألف منهم وأنهم لن يتعاونوا مع من يخالفهم فى الرأى ، كما أنهم نددوا برجال المعارضة واتهموهم بأنهم يتلقون أوامرهم من الخارج بدليل اشتراك الزعيم شوكت شقير السورى فى مباحثات واجتماعات المعارضة ، ولذلك لا يجوز أن يتولوا تشكيل وزارة وطنية ، وأما الحياديون فقد طالبوا الرئيس المنتخب بتشكيل وزارة ائتلافية أو مستقلة من خارج المجلس ، كما اقترح البعض منهم تشكيل وزارة من عناصر عسكرية لمدة محددة تتولى خلالها جمع الأسلحة وإعادة الأمن والنظام ، وقد ترددت بعض الأسماء الحيادية لتولى الوزارة ومنهم أحمد الداعوق وسعدى المنلا وإبراهيم الأحدب والدكتور محمد خالد ، وبعد أن أتم شهاب اتصالاته بالأكثرية النيابية أفصح عن وجهة نظره القائلة باستعداده الأخذ بعين الاعتبار القواعد التى يستند إليها النظام البرلمانى من حيث أكثرية المجلس ولكنه يطالب هذه الأكثرية بأن تأخذ بعين الاعتبار الأزمة الشديدة التى تعرضت لها البلاد ، وأنه يميل إلى تأليف حكومة قوية (٢١٧).

ومن جانب آخر ، كان طرح اسم رشيد كرامى من المعارضين مثار خلاف بين المتخاصمين ، فقد أظهر المعارضون تأكيدهم على ترشيحه لتولى وزارة تضم عناصر قوية من المعارضة وأخرى ليست غريبة عنها ، وانصرفوا إلى البحث حول الحقائب الوزارية وإلى من تسند ، وقد صمدوا أمام مناورة الموالين الذين سعوا إلى تفريق الكلمة بإعلان تأييدهم لشخصيات معتدلة مثل تقى الدين الصلح والحاج حسين العويني والدكتور محمد خالد ، ولكن هؤلاء رفضوا وأعلن تقى الدين الصلح زهده فى الوزارة وتأييده ترشيح كرامى ، وتجاه هذا الموقف أخذ المعارضون يطالبون الرئيس المنتخب فؤاد شهاب بحل المجلس وإجراء انتخابات نيابية جديدة ، ولكن عادل عسيران رئيس المجلس استبعد هذه الفكرة لأن البلاد لا

---

(٢١٧) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ ، خطاب بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٨م.

نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٥ ، تقرير بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٨م.

تحتمل هذه المنازعات وأما الموالون فإنهم خشوا من أن يأتى إلى الحكم المعارضون الثوريون ، لذلك أخذوا قراراً بعد عدة اجتماعات مفاده أنهم سيرفضون أى وزارة يترأسها رشيد كرامى وتكون أكثرية أعضائها من المعارضين ، وأنهم سيحجبون الثقة عنها بأصواتهم البالغة ٢٧ صوتاً بالإضافة إلى أصوات نائبى الكتائب والحزب القومى السورى ونواب الكتلة الوطنية الأربعة ونائبى حزب الأرمن ، وأنهم سيعارضون العهد الجديد وكافة أعماله ، وأخذوا ينشرون القول بأن تقلُّد شخص للوزارة كان قد حمل السلاح سيكرس للأعمال الانتقامية ، وقد قابل المعارضون هذه الإشاعة بتصريحات رشيد كرامى الذى قال بوجوب التحلى بروح التسامح ، وقد أبلغ الموالون الرئيس المنتخب فؤاد شهاب ما اعتزموا عليه وطالبوا بتأليف الوزارة من أشخاص من خارج المجلس النيابى ، وأنهم أيضاً يقبلون أى شخص معتدل من المعارضة لتشكيلها غير رشيد كرامى(٢١٨).

وجاءت مواقف بعض النواب الذين لهم صفة شبه موالين إلى تأييد كرامى لرئاسة الوزارة ولكنهم اشترطوا أن تضم الوزارة عناصر قوية من الأنصار لترجيح الكفة تجاه قوة رشيد كرامى وكمال جنبلاط وفؤاد عمون ، وغيرهم من العناصر المعارضة التى لها وزن ، وجاء موقف هؤلاء نتيجة لاتصالات عديدة أجرتها المعارضة مع مختلف الأوساط النيابية وخاصة مع عادل عسيران رئيس المجلس النيابى (٢١٩) ، والذى كان قد التقى بهم فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٨م حيث قرر الموالون عدم تأييد رشيد كرامى وكل من صدر فى حقه مذكرة توقيف وممن حملوا السلاح ، بينما صرح ريمون إده أحد الموالين بأنه لا مانع لديه من تولى رشيد كرامى رئاسة الوزارة شريطة أن يذكر كرامى فى صلب البيان الوزارى بأن لبنان لن يطلب الوحدة أو الاتحاد مع أية دولة ، وسيحافظ على كيان واستقلال وسلامة أراضيه (٢٢٠). وبالفعل صرح كرامى لوكالة الأنباء العربية بأنه لو شكّل الحكومة فسوف ينتهج أسلوب

---

(٢١٨) وزارة الخارجية المصرية (سفارة مصر ببيروت) : محفظة رقم ٨٤٦ ، ملف رقم ٣٣ جـ ٢ ، تقرير بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٨م.
نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣، محفظة ٣٤، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ ، تقرير بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٨م.
نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧، محفظة رقم٤١، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٥ ، تقرير بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٨م.

(٢١٩) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة ٤١ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٥ ، تقرير بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٨م.

(٢٢٠) نفسه، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ ، تقرير بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٨م.

الحياد مع السير فى سياسة عربية تحررية لما فيه مصلحة لبنان ، وفى الداخل سيكون تحقيق المساواة بين الجميع ، وأن حكومته سوف تعمد إلى تعديل الدستور الذى ورثته الحكومة من عهد الاستعمار ، وأن الحكومة سوف تعمد إلى إصدار عفو عام وإعادة الموظفين إلى وظائفهم (٢٢١).

وهكذا استمر الخلاف قائماً بين السياسيين حول تشكيل الوزارة وشخص رئيس الوزراء حتى انتهى حكم كميل شمعون فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨م وانتهى معه أيضا حكم وزارة سامى الصلح ، وتسلم فؤاد شهاب السلطة كرئيس للدولة اللبنانية ، وأقسم اليمين الدستورية أمام مجلس النواب (٢٢٢) ، وبعدها تم تكليف رشيد كرامى لتشكيل الحكومة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨م والذى تمكن من تشكيل حكومته (*) على أساس مبدأ " لا غالب ولا مغلوب " ، وقد ضمت الوزارة ذوى الخبرة فى حقول السياسة والمال والاقتصاد ولم تضم من أعضاء المجلس سوى نائبين أحدهما رئيس الوزراء والثانى وزير الخارجية ، وضم التشكيل أربعة وزراء من المعارضة وثلاثة من السياسيين المحايدين ووزيراً من الذين كانوا يُعرفون بالقوة الثالثة (٢٢٣) ، وحددت الوزارة الجديدة برنامجها فى جلاء الجيوش الأجنبية والمراقبين الدوليين عن لبنان ، وتطهير جهاز الدولة من عناصر الفساد وإعادة هيبة الحكم والقانون ، وضمان المساواة فى الحقوق والواجبات ، وتطبيق برنامج إصلاحى واسع يتناول جميع مرافق الدولة ، وإتمام التصالح بين اللبنانيين بمختلف نزعاتهم والمحافظة على العلاقات الطيبة مع جميع الدول العربية وعلى الحياد الإيجابى (٢٢٤).

---

(٢٢١) نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٧ ، محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٥ ، تقرير بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٨م.

نفسه ، ميكروفيلم رقم ٢٣ ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣ ، تقرير بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٨م.

(٢٢٢) حمدى الطاهرى: مرجع سابق ، ص ص ٣٧٤-٣٧٥.

(*) شكلت الحكومة من: رشيد كرامى رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية ووزيرا للدفاع الوطنى ، فيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين ، شارل حلو وزيراً للاقتصاد الوطنى والأنباء ، محمد صفى الدين وزيراً للتربية الوطنية والصحة العامة ، يوسف السودا وزيراً للعدلية والشئون الاجتماعية ، رفيق نجا وزيراً للمالية ، وفريد طراد وزيراً للأشغال العامة والتصميم ، وفؤاد نجاز وزيراً للزراعة ووزيرا للبريد والبرق والهاتف . صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص ١٨٦ .

(٢٢٣) صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص١٨٨ . وأيضاً : حمدى الطاهرى : مرجع سابق ، ص ٣٧٥ ، صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ١٨٦.

(٢٢٤) حمدى الطاهرى: مرجع سابق ، ص ٣٧٥.

ومع ذلك ، لم تحظ هذه الحكومة بتأييد الموالين للعهد المنتهية ولايته ، وخاصة حزب الكتائب وحزب القوميين السوريين ، حتى إن الحكومة لم تستطع المثول أمام مجلس النواب لألقاء بيانها الوزارى ، ولنيل الثقة من المجلس ، وكذلك لم يستطع بعض الوزراء الوصول إلى مكاتبهم بسبب ظهور بوادر ثورة مضادة على أثر خوادث خطف وقتل وحفر للخنادق وقطع للطرق ووقوع اشتباكات مع أفراد المعارضة (٢٢٥). لذلك لم يكن أمام رشيد كرامى سوى تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية ولم يكن قد مضى على تشكيلها سوى ١٢ يوماً ، ولكنه تراجع عنها أمام رفض القوى السياسية المؤيدة لهذه الحكومه (٢٢٦)، هذا مع استمرار رفض هذه الوزارة من قبل المعارضين لها ، وبالتالى استمرار المشكلة أمام ذلك لم يكن أمام الرئيس فؤاد شهاب سوى أحد حلين : أولهما : تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة رشيد كرامى على أن تتمثل فيها كل وجهات النظر السياسية وبعدد متساو من الوزراء ، ويطلق عليها حكومة الاتحاد الوطنى ، وثانيهما : استقالة حكومة رشيد كرامى على أن تحل محلها حكومة عسكرية برئاسة شخصية مدنية محايدة وتضم ثلاثة أو أربعة ضباط من الجيش اللبنانى كوزراء عسكريين مع مشاركة شخصيات مدنية . وبذلك تم التفاوض بين الفرقاء حيث تم الاتفاق فى النهاية على أساس تكوين وزارة جديدة برئاسة رشيد كرامى بالمناصفة بين المعارضة وأنصار عهد الرئيس شمعون ، ولذا تقدم رشيد كرامى باستقالة الحكومه المرفوضة من المعارضة فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٨م ، تمهيداً لتشكيله الحكومة الجديدة المتفق عليها (٢٢٧).

وبالفعل تم تشكيل الحكومة الجديدة فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٨م على حسب ما اتفق عليه من أربعة أعضاء فقط (*) ، بما فيهم رئيس الوزراء حيث روعى التوازن فى هذا

---

(٢٢٥) صلاح عبوشى: مصدر سابق ، ص ص ١٨٨-١٨٩ . وأيضاً : حمدى الطاهرى: مرجع سابق ، ص ص ٣٧٦-٣٧٧ . صلاح العقاد: مرجع سابق ، ص ١٨٦.

- George Kirk , op. cit., p.134.

(٢٢٦) حمدى الطاهرى: مرجع سابق ، ص ٣٣٨.

- George Kirk , op. cit., p.134.

(٢٢٧) نفسه ، ص ص ٣٣٧-٣٣٨.

(*) شكلت الحكومة من: رشيد كرامى رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية والاقتصاد الوطنى والدفاع الوطنى والأنباء ، وحسين العويني وزيراً للخارجية والعدلية والتعليم العام ، وريمون إده وزيراً للداخلية والشئون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف ، وبيير الجميل وزيراً للأشغال العامة والتربية الوطنية والصحة العامة والزراعة. صلاح عبوشى : مصدر سابق ، ص١٨٩ .

التشكيل ، فكان رشيد كرامى رئيس الوزراء ممثلاً للمعارضة ، ويقابله من الطرف الآخر بيير الجميل زعيم حزب الكتائب من الموالين ، وحسين العويني وهو معتدل وميال للمعارضة ، ويقابله ريمون إده وهو ميال للموالين ، وعلى هذا الأساس وجدت المعارضة أن هذا التشكيل هو أفضل الطرق للوصول إلى نوع من الاستقرار بالبلاد تحقيقاً لفكرة : " لا غالب ولا مغلوب " (٢٢٨). وقد أكدت الحكومة فى بيانها بعد التشكيل بأنها سوف تقوم بممارسة مهامها بحزم وحكمة وتعمل على إزالة الشكوك التى علقت بالنفوس وتحقيق فكرة المساواة فى ظل سيادة القانون وإشاعة العدل ، وأنها سوف تعمل على تحقيق المخطط الوطنى سواء فى الحقل الخارجى أو الداخلى طبقاً للميثاق الوطنى ، وأن غرض الحكومة هو المحافظة على سيادة لبنان والدفاع عن اقتصاده ، هذا فضلاً عن تطهير الجهاز الإدارى وإعادة المواطنين الذين تركوا وظائفهم والتحقوا بالثورة إلى أعمالهم وإصدار عفو عام . وقد نالت الحكومة الثقة بالإجماع مع تغيب ١٦ نائباً من بينهم سامى الصلح وحميد فرنجيه وزينية معوض وغيرهم من النواب ، هذا مع امتناع ثلاثة نواب عن التصويت (٢٢٩).

******

هكذا مضت أزمة الحكم فى لبنان على أثر تشكيل حكومة سامى الصلح فى نوفمبر ١٩٥٦م والتى استمرت حتى نهاية عهد شمعون فى سبتمبر ١٩٥٨م ، رغم إعادة تشكيلها أكثر من مرة ، حيث أصبحت هذه الحكومة سبباً رئيسياً للأزمة التى شهدها لبنان خلال عامى ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨م ، فقد جاءت هذه الحكومة لتحدث تغييراً فى سياسة لبنان الخارجية إذ تحدثت بياناتها الوزارى الأول ثم تصريح وزير خارجيتها عن ضرورة انضمام لبنان إلى المعسكر الغربى بعد أن كانت البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية السابقة تصف سياسة لبنان الخارجية بالحياد ، وهذا يعنى أن الحكومة ومنذ تقلدها السلطة بالبلاد قد أسست لسياسة التحالف مع الغرب ، وفى نفس الوقت لحالة العداء مع المعارضة التى إعتبرت هذه السياسة بمثابة نكوص من الحكومة على الميثاق الوطنى الذى كرّس لسياسة الحياد ، فكانت معارضة هذه الحكومة لأجل الحفاظ على الثوابت الوطنية للسياسة الخارجية اللبنانية منذ عام ١٩٤٣م .

---

(٢٢٨) صلاح العقاد: مرجع سابق ، ص ١٨٧. - George Kirk , op., cit., p. 134 .
- B. J. Odeh , op., cit., p. 102.

(٢٢٩) صلاح عبوشى: مصدر سابق ، ص ص ١٨٩-١٩٠. وأيضا : حمدى الطاهرى: مرجع سابق ، ص ص ٣٧٨-٣٧٩.

وجاءت سياسة الحكومة الداخلية لتزيد من الأزمة ، فقد وقفت الحكومة موقف التأييد من رغبة شمعون فى تعديل الدستور لإعادة انتخابه مرة ثانية ، إذ أيدت مطلبه بجعل عدد النواب بالمجلس النيابى ٦٦ نائباً ولم تؤيد طلب المعارضة بجعله ٨٨ نائباً عند تعديلها قانون الانتخابات فى أبريل ١٩٥٧م ، حيث يسهل على السلطة عملية السيطرة على المجلس الأقل عدداً ، ثم أدارت الانتخابات فى يولية ١٩٥٧م مستخدمة التزوير الفاضح لدرجة عدم انتخاب زعامات لبنانية اعتاد المجلس أن يجدها بين جدرانه . كل هذا لأجل التمهيد لتعديل الدستور وإعادة انتخاب شمعون ، والنتيجة تكتل المعارضة ضد الحكومة وبداية الصدام الدائم معها فى ظل استخدام الحكومة لسلطتها لأجل تكميم الأفواه والقضاء على المعارضين . وبذلك جعلت الحكومة من نفسها خصماً للمعارضة فى سبيل تحقيق رغبة الرئيس ، هذا فى الوقت الذى كان من الواجب فيه أن تكون حكومة لكل اللبنانيين .

وأخيراً فإن الحكومة كأداة للحكم إن كانت قد صنعت أسباب أزمتها وبالتالى أزمة الحكم فى لبنان بنفسها من خلال سياستها الخارجية والداخلية ، فهى من جانب آخر كانت قد وقعت فى ظل هذه الأزمة بسبب خصوصية النظام السياسى اللبنانى ، والذى يجعلها مسئولة أمام المجلس النيابى بكل ما يحمله النظام النيابى فى لبنان من عيوب تتحدث عن المصالح الطائفية والحزبية والشخصية لنواب المجلس ، فتصبح الحكومة فى حالة صراع دائم مع المجلس مما يؤثر على عملها ودورها أمام الرأى العام اللبنانى ، وإذا ما أضيف إلى ذلك دور الطائفية والدستور والميثاق الوطنى والمصالح الشخصية فى تشكيل الحكومة عند سقوطها وإعادة تشكيلها ، فإن الأزمة كانت حقيقية بالنسبة للحكومة اللبنانية ، حتى إن تكوين حكومة عقب نهاية عهد شمعون كان قد واجه خلافات شديدة حول من الذى سيشكلها ، وشكل هذه الحكومة إلى أن انتهى الأمر إلى اتباع أسلوب " لا غالب ولا مغلوب " ، وذلك بقيام رشيد كرامى فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٨م بتشكيل حكومة رباعية من المعارضين والموالين بعد رفض حكومته التى كان قد شكلها من قبل فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨م ، ولتنتهى بذلك أزمة الحكم التى استمرت طيلة عامين فى لبنان .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق .

(١) وثائق غير منشورة (وزارة الخارجية المصرية) .

(*) محفظة رقم ٣٨ ، ملف رقم ٢/٧/٣٧١ جـ١ .

(*) محفظة رقم ٨٣٤ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧ جـ٢ .

(*) محفظة رقم ٨٤٦ ، ملف رقم ٣٣جـ٢ .

(*) محفظة رقم ٨٦٣ ، ملف رقم ٣٣ جـ١ .

(*) محفظة رقم ١٥٦٠ ، ملف رقم ٥/٣٤/٣٧ .

(*) ميكروفيلم رقم ٢٣ .

- محفظة رقم ٣٣ ، ملف رقم ٢/٨٦/٧٥٢ جـ١ ، ملف رقم ٧٥٣ /٨١/ ١.
- محفظة رقم ٣٤ ، ملف رقم ١/٨٥/٧٥٣، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣ ، ملف رقم ٢/٨٥/٧٥٣جـ٢.

(*) ميكروفيلم رقم ٢٤ .

- محفظة رقم ٣٥ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٣ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٤ ، ملف رقم ٢/٨١/٧٥٣جـ٥.

(*) ميكروفيلم رقم ٢٥ .

- محفظة رقم ٣٧ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣جـ١ ، ملف رقم ٣/٨٦/٧٥٣جـ٢ .
- محفظة رقم ٣٨ ، ملف رقم ١٨/٤٤٠/٣جـ١ .

(*) ميكروفيلم رقم ٢٦ .

- محفظة رقم ٣٩ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧جـ٤.

(*) ميكروفيلم رقم ٢٧ .

- محفظة رقم ٤٠ ، ملف رقم ٢، ملف رقم ١/٧/٢٢٧جـ٤ .
- محفظة رقم ٤١ ، ملف رقم ٣/٧/٢٢٧جـ٤ ، ملف رقم ٥/٤٤٠/١٠٣٧جـ٥.

(*) ميكروفيلم رقم ٢٨ .

- محفظة رقم ٤٢ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٧جـ٣ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٧جـ٧ .
- محفظة رقم ٤٣ ، ملف رقم ٣/٧/٢٢٧جـ٢ .
- محفظة رقم ٦١ ، ملف رقم ٣/٦/٣ .

(٢) وثائق منشورة .

(أ) جامعة الدول العربية (معهد الدراسات العربية) : وثائق ونصوص دساتير البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٥م .

(B) United States (Foreign relation) :

(*) – **F.R. , 1955 – 1957** , volume XIII , Washington , 1988 .

(*) – **F.R. , 1958 – 1960** , volume XI , Washington , 1992 .

ثانيا : المذكرات الشخصية :

(*) **بشارة الخورى** : حقائق لبنانية ، ثلاثة أجزاء ، منشورات أوراق لبنانية ، بيروت ١٩٦٠م

(*) **مذكرات أكرم الحورانى** ، أربعة أجزاء ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ٢٠٠٠م .

(*) **مذكرات أيزنهاور** (ترجمة : هشام خضر) ، مكتبة النافذة ، القاهرة ٢٠١٠م .

ثالثا : المراجع العربية:

(*) **أحمد خليل محمودى** : لبنان فى جامعة الدول العربية ١٩٤٥ – ١٩٥٨م ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٤م .

(*) **أحمد سرحال** : النظم السياسية والدستورية فى لبنان والدول العربية ، دار الباحث للطباعة ، بيروت ١٩٨٠م.

(*) **أسكندر بشير** : الطائفية فى لبنان إلى متى ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ٢٠٠٦م .

(*) **بطرس بطرس غالى** : دراسات فى الدبلوماسية العربية ، مكتبة الأنجلو لمصرية ، القاهرة د.ت.

(*) **جمال زكريا قاسم** (محرر) : الأزمة اللبنانية ، منشورات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

(*) **حمدى الطاهرى** : سياسة الحكم فى لبنان ، طبعة ثانية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٧٦م

(*) **رغيد الصلح** : لبنان والعروبة ، دار الساقى ، بيروت د. ت .

(*) **صلاح العقاد** : المشرق العربى المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠م .

(*) **صلاح عبوشى** : تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة ، دار العلم

للملايين ، بيروت ١٩٨٩م .

(*) **فؤاد البدوى** : الكتاب الأخضر فى السياسة اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٠م ، مطبعة الإتحاد ، بيروت ١٩٥٠م .

(*) **فواز جرجس** : النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة د. ت .

(*) **كمال جنبلاط** : حقيقة الثورة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٨م .

(*) **محمد جميل بيهم** : لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠- ١٩٦٩م ، بيروت ١٩٦٩م .

(*) **محمد حسنين هيكل** : سنوات الغليان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨م .

رابعا : الرسائل الجامعية :

(*) **حازم عبد الحميد غائب** : الصحافة فى لبنان ١٩٥٢ - ١٩٥٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٠م .

خامسا : الصحف :

(*) **الأهرام** : عام ١٩٥٨م .

سادسا : المراجع الأجنبية :

(*) **B. J. Odeh**, Lebanon, Dynamics of conflict, Zedbooks Ltd , N.D.
(*) **Fahim L. Qubain** , Crisis in Lebanon , Washington 1961 .
(*) **George Kirk** , Contemporary Arab politics , New York 1961 .
(*) **Hourani A.H.** , Syria and Lebanon , London 1946 .
(*) **Nicola Ziadeh** , Syria and Lebanon , Ernest Benn Limited , London , N. D.